الأبعاد الدلالية في إعراب الفعل المضارع
(الزمن - الجهة - الموجهية)

د. محيي الدين محسب
كلية الدراسات العربية - جامعة المنيا

أدرك النحاة العرب -منذ وقت مبكر- أن السمة المهيمنة في البناء الصرفيمي للعربية هي سمة الاشتقاق. فالمفردات الأساسية (الأسماء والأفعال) تتوالد من جذر (ثلاثي في الأغلب) لتكون كل مفردة عضواً في مجموعة اشتقاقية. وبطبيعة الحال فإن النحاة العرب قد أدركوا -منذ وقت مبكر- هذه السمة في العربية. ولقد كان وضع الخليل بن أحمد لمفهوم "الجذر" استجابة نظرية لهذه الآلية الاشتقاقية(١). وكذلك كان الأمر بالنسبة لمفهوم "الميزان الصرفي" الذي كان معياراً يمكن به تبيان "أصول" الكلمة. ولعل قيام ترادف بين مفهومي "الجذر" و"الأصل" لم يكن إلا للوجه الجامع بينهما وهو أن هذا أو ذاك هو أبسط صورة صرفيمية للوحدة اللغوية.

ولقد انتقلت فكرة (الأصل) الاشتقاقي من حيز هذا المستوى الصرفيمي إلى حيز المستوى الدلالي؛ فأصبح "أصل الكلمة" هو الحامل لدلالتها الأساسية. ولقد كان لذلك أثره في جعل "الكلمة" نقطة بدء الدرس النحوي. وعلى ضوء ذلك يمكن أن نستلفت النظر إلى ما افتتح به سيبويه الباب الأول من كتابه عندما تحدث عن "علم ما الكلم من العربية". ولقد كان معنى ذلك أن أنواع الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، هي "عناصر" الكلام؛ أي وحدات التركيب الجملي البسيطة. ومن هذين المستويين: (الصرفيمي والدلالي) أصبح مفهوم "البساطة" مرادفاً لفكرة "الأصل".

وكان على المستوى التركيبي أن يخضع -بدوره- للنظرة نفسها. بمعنى أنه ينبغي أن يكون هناك "تركيب أصل" تتفرع منه تراكيب لاحقة. وكانت الصورة الأساسية لهذا التركيب الأصل البسيط إما:

اسم + اسم

وإما:

فعل + اسم

وهذا ما نلاحظه عندما نجد سيبويه يقول في أول باب تركيبي من أبواب كتابه: (باب المسند والمسند إليه): "وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله. فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"(٢). ولعل في إشارة سيبويه إلى هذه الضرورة التي "لايجد المتكلم منها بداً" ما يكشف عن كون هاتين الصورتين التركيبيتين هما أبسط ما يمكن أن يكون عليه التركيب لكي يكون "وحدة اتصالية"(٣)؛ أي ما اصطلح عليه في كتب متأخري النحاة بـ"الجملة المفيدة". ومن ثم فقد مثلت كل واحدة من هاتين الصورتين "أصلاً" تركيبياً.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن سيبويه قد وضع الصورة النحوية للتركيب الأول على هيئة وظيفتين نحويتين(٤):

المبتدأ + المبني عليه

ثم جاء بعد ذلك بتمثيل لهذه الصورة. ثم بتمثيل للجملة الفعلية التي لم يضعها في صورة تبين الوظائف النحوية التي تشتمل عليها؛ كأن يقول: فعل مضارع + فاعل. وهنا يمكن أن نسوق ملاحظتين:

١-إن سياق عبارة سيبويه يبدو وكأنه يوحي بتقديم النمط التركيبي الأول (المبتدأ + المبني عليه) على النمط الثاني؛ أي بتقديم ما سمي بالجملة الاسمية على الجملة الفعلية. غير أنه بعد الانتهاء من مقدمة كتابه التي قال عنها إنها "موضع جمل"(٥) يبدأ بدراسة الجملة الفعلية، ولا شك أن لذلك دلالته في إطار نظرية "العامل" عند سيبويه(٦).

٢- إن التمثيل الذي أورده سيبويه للنمطين التركيبيين يتضمن ما يلي:

* الجملتان جملتان إخباريتان وليستا إنشائيتين.
* الفعل في صيغة البناء للمعلوم وليس للمجهول.

* الجملتان مثبتتان ولم تتضمنا أي عنصر من عناصر النفي.

ومما يستلفت النظر في ذلك أن هذه العناصر الثلاثة هي التي يقوم عليها تعريف جون لايونز للجملة البسيطة simple sentence أو الجملة النواة kernel -sentence(٧). ومعنى ذلك أن سيبويه ينطلق من فكرة "الأصل التركيبي"؛ أي أبسط صورة يمكن أن يكون عليها تركيب الجملة العربية.

وإذا كان هذا الموضع من كتاب سيبويه قد تضمن -كما أشرت منذ قليل- تلك الإشارة المبكرة إلى فكرة "الوظائف النحوية" (المبتدأ + المبني عليه) فإن هذه الإشارة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالباب السابق على هذا الباب وهو "باب مجاري أواخر الكلم من العربية" (٨) عندما أورد سيبويه -للمرة الأولى- مفهوم "العامل". وربما كان لنا أن نتوقف هنا قليلاً في محاولة استكشاف وجه العلاقة بين هذه الإشارة إلى فكرة "الوظائف النحوية" وتلك الإشارة الأخرى إلى مفهوم "العامل".

وأول ما نريد أن نقرره هنا أن حديث سيبويه -في باب مجاري أواخر الكلم"- لم يكن موجهاً إلى تعداد أنواع "علامات" أواخر الكلم، وإنما إلى التفريق بين "حالات" أواخر الكلم عندما ترد في التركيب الجملي. وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم مصطلح "مجاري" بشكل أدق من ذلك الفهم الذي فهمه به المازني -مثلاً- عندما غلط سيبويه في قوله "ثمانية مجار" على أساس أن "المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها"(٩). فسيبويه يقصد التفريق بين العلامة الشكلية حين يجري بها آخر الكلمة لاقتضاء تركيبي، فتكون بذلك واسمَ حالة case marker، والعلامة الشكلية نفسها حين يجري بها آخر الكلمة ولكن ليس نتيجة اقتضاء تركيبي، وإنما نتيجة الوضع الصرفيمي للكلمة. ومن ثم فقد انقسمت مجاري أواخر الكلم عند سيبويه إلى مجموعتين:

أ- المجموعة الأولى: الرفع والنصب والجر والجزم: وهذه تختص بنمط من المفردات تستجيب لتعاقب هذه الأحكام، فتتعاقب على أواخرها "علامات" دالة على هذه الأحكام.

ب- المجموعة الثانية: الضم والفتح والكسر والوقف: وهذه تختص بنمط من المفردات تلزم أواخرها "علامات" ثابتة، سواء استجابت لتعاقب الأحكام السابقة أم لم تستجب.

ومن الواضح أن هذا التفريق تفريق اصطلاحي ذو غاية تركيبية. فالاختلافات الشكلية بين علامات النوع الأول وعلامات النوع الثاني لا تبلغ عدتها "ثمانية" أشكال متمايزة، وإنما -على حد تعبير سيبويه- "يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"(١٠).

وفي الحقيقة فإن عبارة سيبويه هذه تحتاج إلى فضل تأمل وتدقيق في تفسيرها. فإذا كان الرفع والنصب والجر (والجزم -مؤقتاً) إنما هي أحكام "وظائف نحوية" فإنها لا تكون بذلك "علامات" شكلية في أواخر الكلم. أما الضم والفتح والكسر والوقف فإنها لا تدل إلا على "العلامات الشكلية" : الضمة والفتحة والكسرة والسكون. فكيف يجمع سيبويه بين هذه وتلك؟ وما مسوغ المقارنة التي لا تقوم -بادي الرأي- على أساس مشترك؟.

ولعل الإجابة عن هذا التساؤل إنما تكمن في طبيعة سياق هذه المقدمة التي يجمل فيها سيبويه أصولاً ومبادئ عامة. فسيبويه يضع لمظاهر أواخر الكلم التي يظهر عليها أثر اختلاف الوظائف النحوية صورة أصلية؛ بمعنى أن الأصل في الرفع أن تكون علامته "الضمة"، والأصل في "النصب" أن تكون علامته "الفتحة"...إلخ. ومن ثم فإن هذه العلامات الأصلية التي هي استجابة لأحكام وظائف نحوية مختلفة تتشابه -"في اللفظ" على حد تعبيره- مع علامات أواخر المفردات المبنية على صورة لا تزول عنها. وربما كان لوجود علاقة مجازية بين الرفع والنصب والجر (والجزم) من جهة، والضمة والفتحة والكسرة والسكون من جهة أخرى -حيث إن حكم الوظيفة يسبب أثرها الماثل في هذه العلامة الأصلية- هو الذي جعل سيبويه يقيم هذا الاستبدال بين الحكم والعلامة الأصلية.

لقد كان سيبويه -إذن- يريد التفريق بين علامات هي استجابة لأحكام الوظائف النحوية، وعلامات هي من الهيئة الصرفيمية للكلمة: وذلك ما يتضح من قوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف (يقصد الحرف الأخير من الكلمة) بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"(١١).

وحتى ندلل على أن مصطلحات (الرفع والنصب والجر (والجزم)) عند سيبويه لم يكن يقصد منها العلامات الشكلية (الضمة والفتحة والكسرة والسكون)، وإنما كان يقصد بها أحكام الوظائف النحوية فإننا نتابع بعض استخداماته لهذه المصطلحات في مواضع أخرى من كتابه. فهو يقول مثلاً: "ومما لا يكون إلا رفعاً قولك: أأخواك اللذان رأيت؟"(١٢). ومن الواضح هنا أنه ليس ثمة ضمة أصلاً، وإنما المقصود بالرفع هنا هو حكم الوظيفتين النحويتين: المبتدأ والخبر. ويقول في موضع آخر: "وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما تنصبه...وإن شئت رفعته"(١٣). والحديث هنا عن نصب (اللذين)، وهو حكم الوظيفة النحوية الماثلة هنا وهي المفعول به، أو رفعها حكماً لوظيفة أخرى هي المبتدأ، ولا يوجد هنا فتحة أو ضمة. ويقول سيبويه: " كما أنك إذا قلت: عبدالله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه"(١٤). ومن الواضح أن علامة رفع الخبر (أخوك) هنا ليست الضمة.

ولما كان بعض المبنيات يمكن أن يشغل في التركيب الجملي وظيفة نحوية معينة فإن حكم هذه الوظيفة يسري على هذه المبنيات وهي في هذه الحالة التركيبية. ومن ذلك نجد أن سيبويه يعلق على البيت:

أرواح مودع أم يكون أنت فانظر لأي ذاك تصير

بأنك "ترفع أنت على فعل مضمر؛ لأن الذي من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذي في انظر"(١٥). وبطبيعة الحال فإن الرفع هنا هو حكم الوظيفة النحوية (الفاعل)، وليس ثمة علامة شكلية تنفذ هذا الحكم؛ لأن الضمير (أنت) مبني على تلك الفتحة الماثلة في آخره.

ومن ثم فإن حديث سيبويه في النص الذي سقناه من قبل -حيث يرد الربط بين العامل وأحكام الوظائف النحوية- لا ينبغي أن يفهم منه اقتصار الربط على نوع المفردات المعربة. فالعامل -عند سيبويه مفهوم تركيبي يفسر من خلاله الوظائف النحوية التي تشغلها مفردات معينة في التركيب الجملي. وبطبيعة الحال فإن تخصيصنا لكلمة (مفردات) هنا بكلمة (معينة) يحتاج إلى تفسير على ضوء معطيات كتاب سيبويه.

يقول سيبويه: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة"(١٦). ويقول في موضع آخر: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة... وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال"(١٧). وأول ما يبدو هنا هو أن هذا النص لا يمكن فهمه بمعزل عن سياق تلك المقدمة التي قلنا من قبل إن سيبويه يضع فيها "أصولاً" أولى. وقد رأينا قبل قليل أن سيبويه قد ربط بين العامل ومفاهيم الرفع والنصب والجر والجزم، ومن ثم جاء استنتاجنا بأن هذه المفاهيم الأربعة إنما هي أحكام الوظائف النحوية التي يحددها العامل. وبطبيعة الحال فإن هذه الأحكام تقتضي علامات معينة دالة عليها. هذا هو الأصل. غير أن أواخر الكلم لم تخل من أن يكون عليها إما ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون. فكيف يمكن إذن أن نفرق بين كون أي واحدة من هذه العلامات تنفيذاً لحكم وظيفة نحوية، وكونها هي نفسها جزءاً من التكوين الصرفيمي للكلمة؟. هذا هو الإشكال الذي يبدو أنه قد واجه سيبويه. وكان الحل الذي ارتكن إليه في هذه المقدمة التمهيدية هو أن يسند أحكام الوظائف (الرفع

والنصب...إلخ) إلى نوع "المعرب"، وأن يسند إلى "المبني" مصطلحات مأخوذة من اسم الحركة القارة في آخره. ومن ثم صارت "الضمة" -مثلاً- في "المعرب" علامة على أن حكمه "الرفع" الذي اقتضته وظيفته النحوية التي اقتضاها بدورها "العامل". ومعنى ذلك أن "الضمة" هنا تندرج ضمن قانون تركيبي عام هو:

عامل ـــــ وظيفة نحوية ـــــ حكم هذه الوظيفة ـــــ علامة هذا الحكم

أما "الضمة" في المبني فلا علاقة لها بكونه يشغل أو لا يشغل وظيفة نحوية يقتضيها العامل: فالأسماء المبنية يقع منها المبتدأ والفاعل والمفعول...إلخ. ومن ثم تكون في موضع رفع ونصب وجر، ولكنها لا تحمل علامة منفذة لهذه الأحكام. ومعنى ذلك أن قانون "المبني" -إذا كان يشغل وظيفة نحوية- يمضي على النحو التالي:

عامل ـــــ وظيفة نحوية ـــــ حكم هذه الوظيفة ـــــ O

وبناء على ذلك نستطيع أن نفهم نص سيبويه هنا على أن الرفع والنصب والجر للأسماء المتمكنة وللفعل المضارع -أي للمعرب- وما نص عليه في مواضع أخرى بإسناد هذه المصطلحات نفسها إلى أسماء مبنية كما رأينا من حديثه مثلاً عن رفع الضمير "أنت" ونصب الضمير "إياك". إنه في كلتا الحالتين يتحدث عن أحكام وظائف نحوية، وهذه الأحكام هي أثر العامل.

ولكن نتيجة لهذا الاشتراك القائم بين المعرب والمبني في العلامات الشكلية الأصلية فإننا نجد سيبويه يستخدم -في بعض الأحيان- مصطلحات الرفع والنصب والجر مطلقاً إياها على المضموم والمفتوح والمكسور. فهو -مثلاً- يقول في باب النداء: "اعلم أن النداء: كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"(١٨). وهو يقصد من ذلك أن المنادى المفرد مضموم ولكن حكمه النصب لأن وظيفته النحوية هي في إطار "المفعولية" لوقوع النداء على المنادى كما يقع الفعل على المفعول. وفي الباب نفسه يقول سيبويه: "ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ"(١٩).

وهنا يقصد أن الضم الحادث في قبل وبعد لا ينفي عنهما حكم وظيفتهما النحوية الذي هو "النصب"؛ لأنهما ظرفان، تماماً كما أن الضم الحادث في المنادى المفرد لم ينف عنه حكم وظيفته النحوية.

ولقد أدرك النحاة التالون -بوضوح- حقيقة أن مفاهيم الرفع والنصب والجر إنما هي أحكام الوظائف النحوية، وأنها لا تتطابق مع مصطلحات الضم والفتح والكسر. ولنأخذ -على سبيل المثال- هذا النص المهم للزجاجي (ت ٣٣٦هـ) حيث يقول: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني. فقالوا (ضرب زيد عمراً) فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به... وقالوا (هذا غلام زيد) فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها"(٢٠).

وأول ما يلاحظ في نص الزجاجي ذلك الترتيب الذي بسط من خلاله تلك العلاقة بين الوظيفة النحوية والحكم والعلامة: فالمعاني (الفاعل والمفعول والمضاف إليه...) ؛ أي ما نسميه في هذا البحث بـ"الوظائف النحوية، تأتي في المرتبة الأولى. ثم أحكام هذه الوظائف (الرفع والنصب والخفض) تأتي في المرتبة الثانية. وأخيراً تأتي الحركات (=العلامات) دلائل على هذه الوظائف.

وبالإضافة إلى ملاحظة هذا الترتيب فإن ثمة ملاحظتين أخريين يمكن بلورتهما من خلال نص الزجاجي:

الأولى: هي أن حديثه هنا قد حدد أن الأسماء هي التي تعتورها المعاني، ومن ثم فهو لم يذكر الفعل والحرف. وذلك يتسق مع رأي النحاة أن الأسماء هي التي تقوم بأداء الوظائف النحوية، ومن ثم فقد كان حقها -في الأصل- أن تكون معربة دائماً. أما إذا كان ثمة سبب يؤدي إلى "بناء الاسم"، فإن هذا يكون لعلة لا علاقة لها بوظيفته النحوية. فهو -حتى في حالة البناء- يؤدي دوره الوظيفي

في التركيب. ولعله لهذا السبب فقد عرف بعض النحاة "الاسم" بقولهم: "الاسم ما كان حقيقته الإعراب وإن منعه عارض"(٢١).

وفي تصوري أن نص الزجاجي هنا على "الأسماء" إنما يعود إلى فكرة "التمكن" التي أرساها سيبويه عندما قال: "الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً... ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل"(٢٢). ولا شك أن الاستدلال هنا استدلال تركيبي يستند إلى فكرة "الوظيفة النحوية": فالجملة -لكي تكون جملة، أو بتعبيره: لكي تكون كلاماً- لابد أن تشتمل -في الأقل- على وظيفة نحوية واحدة، وبالتالي لا بد أن تشتمل على اسم؛ لأن الأسماء هي التي تؤدي دور الوظيفة. وهذا هو معنى قول سيبويه: "إن الفعل لا بد له من الاسم"(٢٣)، وكذلك معنى قوله إن الفعل المضارع "لا يتكلم به إلا ومعه الاسم"(٢٤).

ولقد برزت هذه الفكرة -بوضوح- عند من حاولوا وضع نموذج صوري للتراكيب العربية من منظور نحوي يعتمد على فكرة "الإسناد". يقول النيسابوري -مثلاً- "إن المفيد من الكلام لا بد من أن يكون اسماً مع اسم، أو فعلاً مع اسم: كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. وإن ما عدا ذلك لا يفيد: نحو: الحرف مع الحرف، والفعل مع الحرف، والاسم مع الحرف"(٢٥).

أما الملاحظة الثانية على نص الزجاجي فهي استخدامه مصطلح "المعاني" للدلالة على ما نسميه في هذا البحث: "الوظائف النحوية" التي ذكر منها: الفاعلية والمفعولية والإضافة. ولا شك أن هذا الاستخدام يؤكد الارتباط الوثيق بين مفهوم "الوظائف النحوية" و"المعنى". فتحول الكلمة في التركيب من وظيفة إلى أخرى يعني تحولاً في العلاقات الدلالية التي يجسدها هذا التركيب: فـ "زيد" في التركيب (ضرب زيد عمراً) يحتل وظيفة "الفاعل"؛ لأن المسمى بهذا الاسم (أي الشخص، أو المرجع referent في الدلالة على الواقع الخارجي) هو الذي أنجز هذا الحدث (الضرب). أما "زيد" في التركيب (ضرب زيداً عمرو) فإنه يحتل وظيفة

"المفعول"؛ لأنه -في الدلالة- هو الذي تأثر بهذا الحدث، أو هو -بتعبيرهم- من وقع عليه فعل الفاعل. وبالتالي فإن حديث النحاة عن أن "ضرب" هي العامل في هاتين الجملتين لم يكن لمجرد تبرير علامتي الضمة والفتحة في الاسمين الواردين في الجملتين. فهذه "الضمة" أو "الفتحة" إنما هي دليل على شيء آخر أعمق: "الضمة" في "زيد" في الجملة الأولى -مثلاً- دليل على حكم "الرفع"، وهذا الحكم اقتضته الوظيفة النحوية لكلمة "زيد" -وهي هنا وظيفة "الفاعل"- وهذه الوظيفة لم يكن من الممكن إسنادها إلى "زيد" إلا بصدور هذا الحدث (الضرب) منه في الواقع الخارجي فعلاً أو اعتقاداً من المتكلم.

ومن كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن قضية علامات أواخر الكلم لم يكن النحاة -منذ سيبويه- يبحثونها من منظور صرفيمي بحت، وإنما للكشف عن دورها -بوصفها عنصراً لغوياً- في الدلالة التركيبية. ولقد وصل البحث إلى إقامة تفرقة أساسية بين نوعين من هذه العلامات: نوع مرتبط بالدور الوظيفي الذي تؤديه الكلمة في التركيب، وبالتالي فالعلامة في هذا النوع تمثل "صرفيماً morpheme. ونوع آخر لا علاقة له بدور الكلمة في التركيب، وإنما هو إما أن يكون ناتجاً عن البنية الوضعية للكلمة؛ أي تكوينها الصرفيمي (حيث تصبح الفتحة التي على الباء في كلمة "ضرب" -مثلاً- مثل الفتحة التي على الراء أو الضاد من الكلمة نفسها)، وإما أن يكون ناتجاً عن علة صوتية عارضة (كالحركة الناتجة عن منع التقاء الساكنين مثلاً). وبالتالي فالعلامة هنا تمثل صوتيماً phoneme.

وهنا نصل إلى بدايات الإشكالية التي يحاول بحثنا هذا معالجتها. وتتمثل هذه الإشكالية في السؤال التالي: إلى أي نوع من هذين النوعين تنتمي علامات أواخر ما أسماه النحاة بـ "الفعل المضارع "؟.

لقد رأينا -منذ قليل- كيف ربط الزجاجي بين الوظائف النحوية والأسماء، وهو ربط يكاد يكون مستقراً عند النحاة جميعهم، سواء بشكل صريح أم بشكل ضمني. ومن ثم يبقى أن ننظر إلى العلاقة بين هذا المفهوم والأفعال والحروف بصفة عامة، ثم بينه وبين الفعل المضارع بصفة خاصة.

ومرة أخرى نعود إلى نص سيبويه الذي اقتبسناه من قبل حيث يقول: "فالرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين.."(٢٦). ثم يضيف سيبويه: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة... وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"(٢٧).

وفي هذين المقتبسين نقف على ثلاث قضايا هي:

١- أن الفعل المضارع معرب،

٢- وأن الفعلين: الماضي والأمر مبنيان.

٣- وأن الحروف مبنية.

وإذا كان التراث النحوي لم يربط -في الأغلب الأعم- بين ما أسميناه بأحكام الوظائف النحوية -الرفع والنصب والجر- والفعلين: الماضي والأمر، أو بينها وبين الحروف، وإذا كنا قد رأينا أن "الوظائف النحوية" تمثلها الأسماء معربةً أو مبنيةً، فإن السؤال الذي ينهض هنا هو: هل ينطبق ذلك أيضاً على الفعل المضارع، أو لنقل بصياغة أخرى: هل يأخذ الفعل المضارع وظائف نحوية في التركيب تماثل الوظائف التي يأخذها الاسم، ومن ثم يكون هناك مبرر للجمع بينهما في مفهوم "الإعراب"؟.

من الواضح أن النحاة -بدءاً من سيبويه- أخذوا بمبدأ إعراب الفعل المضارع. ولقد اعتمد سيبويه في ذلك على فكرة مؤداها أن هناك "مضارعة" بين هذا الفعل والأسماء من عدة وجوه:

١- الموافقة في المعنى بين هذا الفعل واسم الفاعل:

إن عبد الله ليفعل = إن عبد الله لفاعل

٢- لحوق لام التوكيد به كما تلحق اسم الفاعل.

٣- قبول الفعل لمضارع لحرفي المعنى: (السين وسوف) يشبه لحوق (أل التعريف) بالأسماء.

ويبدو لي أن هذه الاعتبارات إنما جاءت تبريراً لظاهرة اختلاف العلامات في آخر الفعل المضارع. بيد أن هذه الاعتبارات لا تصمد كثيراً أمام التدقيق:

فإذا تركنا الاعتبار الأول مؤقتاً فإن الاعتبار الثاني يختل بدخول هذه اللام على حرف الجر مثلاً، ومع ذلك فهو لا يتحول إلى معرب (إن عبد الله لفي الدار). ومن الشائق أن بعض النحاة قد رفض أن يكون دخول هذه اللام من وجوه المضارعة. وتعليل ذلك عندهم أن اللام "دخلت بعد استحقاقه (أي استحقاق الفعل المضارع) الإعراب لتخصيص المضارع بالحال"(٢٨).

أما الاعتبار الثالث فإن سيبويه يقصد من ورائه أن (السين وسوف) تخصصان دلالة المضارع على الزمن فتخرجانه من الاشتراك الدلالي كما تخرج (أل) الاسم من الاشتراك الدلالي أيضاً. وهذا قياس لايستقيم، ولا يترتب عليه المضارعة بين الاسم وهذا الفعل في قبول الإعراب. فـ "الإعراب" ظاهرة تركيبية مرتبطة بمفهوم "العامل"، في حين أن دخول (أل) على الاسم، و(السين وسوف) على صيغة (يفعل) وفروعها،وإن كان له قيود تركيبية(٢٩)، إلا أنه -في الأساس- قضية صرفيمية ذات أثر دلالي على مستوى المفردات . ولذلك يقول النحاة إن الكلمة خارج الجملة لا هي معربة ولا مبنية(٣٠)، في حين يمكنهم الحكم على الكلمة المفردة خارج الجملة بأنها نكرة أو معرفة، وكذلك الحكم بأن صيغة (سيفعل) فعل مضارع.

وحين نعود إلى الاعتبار الأول -الموافقة في المعنى بين هذا الفعل واسم الفاعل- فلا بد أن نشير -أولاً- إلى غموض مصطلح "معنى" هنا. فهل يقصد سيبويه أن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في شغل "الوظيفة النحوية" مثلما

هو الأمر في شغل وظيفة "الخبر" في الجملة المذكورة، ومن ثم يكون مصطلح "معنى" هنا مرادفاً لمصطلح "الوظيفة النحوية"؟ أم أن سيبويه يقصد أن كلاً من (ليفعل) و(الفاعل) يتضارعان -في الجملة المذكورة وأمثالها- في الدلالة على الحدث والزمن الحاضر؟.

أما إذا كان المقصود هو التشابه في شغل الوظيفة فإن ذلك يبطل بكون (ليفعل) -حسب معطيات سيبويه نفسه- إنما هي جملة مكونة من فعل وفاعل؛ وذلك لأن "الفعل المضارع لا يُتَكلم به إلا ومعه الاسم"(٣١)، وهذه الجملة هي التي تقوم بوظيفة الخبر، أو "المبني على المبتدأ" على حد مصطلح سيبويه، ومن ثم فهي في موضع "الرفع" الذي هو حكم وظيفة الخبر. وبذلك فإن جملة (ليفعل) لا تختلف عن جملة (فعل) الماضوية في القيام بمثل هذه الوظيفة. وسيبويه يقول في ذلك : "إذا بنيتَ الفعل على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنه في موضع: منطلق، إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به"(٣٢). أما (الفاعل) فهي خبر مفرد حكمه الرفع، وعلامة هذا الحكم هنا هي الضمة. وتبدو هذه المسألة -بوضوح أكثر- عندما نغير الوظيفة الماثلة هنا إلى وظيفة أخرى:

(١) جاء زيد يضحكُ　　(٢) جاء زيد ضاحكاً

(٣) مررت برجل يضحكُ　　(٤) مررت برجل ضاحكٍ

ففي الجملتين (١) و(٣) لم تتغير علامة "الضمة" في الفعل المضارع على الرغم من تغير الوظيفة النحوية التي تحتلها الجملة المكونة منه ومن فاعله. وفي المقابل فإن ثمة تغيراً واضحاً في علامة "اسم الفاعل" في الجملتين (٢) و(٤)؛ حيث "الفتحة" علامة حكم النصب لوظيفة "الحال" في (٢)، و"الكسرة" علامة حكم الجر لوظيفة النعت في (٤).

أما إذا كان المقصود هو الاشتراك في الدلالة على الحدث والزمن فإن الفعل المضارع لا ينفرد -دون بقية الأفعال التامة- بهذه الدلالة. ومن ثم فإن هذا

الجانب الدلالي لا يجعل المضارع معرباً كالأسماء مثلما أنه لم يجعل الماضي أو الأمر معربين.

بل إننا نضيف إلى ذلك أن ثمة اختلافاً دلالياً بين استخدام صيغة المضارع واستخدام صيغة "فاعل" على الرغم من اشتراكهما في الدلالة على الحدث والزمن. ففي الجملتين التاليتين مثلاً:

(١) إن زيداً لكاتب.

(٢) إن زيداً ليكتب.

تدل "لفاعل" على صنف من الوقائع متميز عن الصنف الذي تدل عليه "ليفعل". وذلك أن (لفاعل) تدل على وضع position في حين أن (ليفعل) تدل على مزاولة process"(٣٣).

ولعل الحقيقة -إذن- هي أن سيبويه قد واجه ظاهرة في الواقع التركيبي للجملة العربية تتمثل في تغير العلامات على آخر صيغة الفعل المضارع من الضمة إلى الفتحة إلى السكون إلى حذف النون إلى حذف حرف العلة. وكان لابد لهذه التغيرات من تفسير. ولم يكن ثمة مفهوم نظري يمكّن من هذا التفسير سوى مفهوم "العامل". ومن ثم فقد وجد سيبويه أن: أنْ، وكي، ولن(٣٤) يلزم معها الفعل المضارع علامة الفتحة -أو ما ينوب عنها- في آخره؛ فاعتبرت هذه الحروف "عوامل" النصب في هذا الفعل. ووجد أن: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية(٣٥) يلزم معها الفعل المضارع علامة السكون -أو ما ينوب عنها- في آخره؛ فاعتبرت هذه الحروف "عوامل" الجزم في هذا الفعل أيضاً. وبقيت الحالة التي يلزم فيها آخر المضارع علامة الضمة -أو ما ينوب عنها. وهنا يبدو الاضطراب واضحاً في معايير التفسير. وهذا ما يستلزم وقفة متأنية في قراءة نص سيبويه في هذا الصدد:

يقول سيبويه تحت عنوان "هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء": "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بني على

مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة. وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"(٣٦). ويضيف: "وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسمَ كينونته مبتدأ"(٣٧).

وقبل أن نفصل القول حول هذا المبدأ فإننا نشير إلى أنه قد صيغ بعبارات أخرى لدى نحاة آخرين منهم -مثلاً- ابن يعيش الذي قال إن عامل الرفع في المضارع هو "وقوعه مع الاسم"(٣٨)، وابن هشام الذي قال إن عامل الرفع فيه هو "حلوله محل الاسم"(٣٨٩).

وأول ما يبدو على صياغة سيبويه لهذا المبدأ هو أنه يحاول تلمس أساس تركيبي لرفع الفعل المضارع. فهو -أي هذا الفعل- إذا وقع:

١- في موضع اسم مبتدأ

٢- أو في موضع اسم مبني على المبتدأ (=الخبر)

٣- أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا خبر

٤- أو في موضع اسم مجرور

٥- أو في موضع اسم منصوب

فإنه يُرفع. ويمثل سيبويه لهذه الحالات الخمس على النحو التالي:

١- يقول ذاك زيد

٢- زيد يقول ذاك

٣- هذا رجل يقول ذاك

٤- مررت برجل يقول ذاك

٥- حسبته ينطلق

والسؤال -إذن-: ماذا يقصد سيبويه بقوله إن "كينونتها في مواضع الأسماء ترفعها"؟، وهل هذه المواضع هي "الوظائف النحوية" التي تشغلها الأسماء؟. وإذا كان ذلك هو ما يقصده سيبويه فهل تُعرب الأفعال المضارعة في

الأمثلة النمطية المذكورة: مبتدأ(في١)، وخبراً(في ٢)، ونعتاً (في٣، ٤)، ومفعولاً به (في٥)؟ أم أن الذي نعربه بهذه الوظائف هو الجملة التي يمثل الفعل المضارع فيها ركن المسند إلى الفاعل؟ ثم لماذا لم يُعطَ الفعل الماضي حكم الرفع بما أنه يقع في هذه المواضع عينها التي وقع فيها الفعل المضارع في الأمثلة السابقة حيث نقول:

١- قال ذاك زيد

٢- زيد قال ذاك

٣- هذا رجل قال ذاك

٤- مررت برجل قال ذاك

٥- حسبته انطلق

ثم ما الذي نصب أو جزم هذه الأفعال المضارعة في الجمل التالية وهي واقعة المواقع السابقة نفسها:

١- لم يقل/ لن يقول ذاك زيد

٢- زيد لم يقل/ لن يقول ذاك

٣- هذا رجل لم يقل/ لن يقول ذاك

٤- مررت برجل لم يقل ذاك

٥- حسبته لم ينطلق؟

كل هذه التساؤلات لا يجيب عنها مبدأ "الكينونة في مواضع الأسماء" الذي علل به سيبويه رفع هذا النمط من الأفعال

ولعل غموض هذا المبدأ قد جعل نحاة آخرين يأخذون بمبادئ أخرى منها:

١- أن عامل الرفع في هذا الفعل هو تعريه من النواصب والجوازم(٤٠). وقيل إن هذا عامل معنوي مثله مثل عامل "الابتداء" الذي رفع المبتدأ. ومع ذلك فإن هذا المبدأ بدوره لا يجيب عن سؤال أعمق وهو: ما السبب في تعري الفعل المضارع من النواصب والجوازم؟ ومتى يستخدم مستعمل اللغة هذه النواصب والجوازم؟ ومتى لا يستخدمها؟. وإذا كان عامل "الابتداء" الرافع للمبتدأ يمكن

فهمه على ضوء فكرة تداولية pragmatic هي فكرة المحور topic الذي ينبني عليه الاتصال بين المتكلم والمخاطب(٤١)، فإن هذا العامل المذكور في رفع المضارع لا يشير إلى الهدف الذي يقصده المستعمل من استخدام هذا الفعل في هذه الحالة.

٢- أن عامل الرفع هو الزائد في أوله". وينسب هذا الرأي إلى الكسائي. ولقد تكفل الأنباري بتفنيده(٤٢).

٣-أن عامل الرفع فيه هو السين وسوف". وصاحب هذا الرأي مجهول، وقد ذكره ابن جني في الخصائص وفنده أيضاً(٤٣).

ولعل النتيجة المتحصلة من تعدد الآراء في عامل الرفع في الفعل المضارع هي أنه قد كان ثمة إحساس واضح بعدم الاهتداء إلى تفسير مقنع.

يمكن القول -إذن- إن ذهاب سيبويه -ومن بعده سائر النحاة- إلى أن الفعل المضارع معرب لمضارعته الأسماء قد أدى إلى الخلط -على مستوى التركيب- بين دورين مختلفين: الدور الذي تقوم به الأسماء؛ وهو تمثيل الوظائف النحوية، والدور الذي تقوم به الأفعال المضارعة، وهو دور لايشترك مع الدور الأول في شيء إلا في تغير العلامات على أواخرهذه الأفعال.

ولقد كان ثمة إحساس واضح لدى بعض النحاة باختلاف مفهوم "الإعراب" بالنسبة للأسماء عنه بالنسبة للأفعال المضارعة. ففي حديث الزمخشري عن وجوه إعراب المضارع يقول: "هي الرفع والنصب والجزم. وليس هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم؛ لأن الفعل في الإعراب غير أصيل"(٤٤). ولكنه على الرغم من ذلك الإحساس يعود ليقول: "وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب"(٤٥)؛ أي أن كون الفعل مستحقاً الرفع أو النصب أو الجزم شيء، وكونه معرباً شيء آخر!!.

ومع اتفاق ابن يعيش مع الزمخشري في اختلاف مفهوم "الإعراب" بالنسبة للأسماء عنه بالنسبة للأفعال المضارعة فإنه -بدوره- لا يلبث أن يضيف إلى

مبدأ "المضارعة" مبدأ آخر لا يقل غموضاً، وذلك حين يقول إن الإعراب دخل في هذه الأفعال "لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية، ولا النصب على معنى المفعولية، كما كان في الأسماء كذلك"(٤٦). والمبدأ الغامض الذي نقصده هنا هو مبدأ "الاستحسان".

ولقد كان هذا الإحساس بالاختلاف بين مفهوم إعراب الاسم ومفهوم إعراب الفعل وارداً أيضاً عندما حاول الخضري أن يعلل لإعراب المضارع باحتياجه – كالاسم– إلى التمييز بين المعاني(٤٧). وكأن الخضري هنا يعيد ما قاله بعض الكوفيين من أن الأفعال المضارعة أُعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"(٤٨). وحين يشرح الخضري هذه الفكرة يدلل عليها بجملة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) حيث يرى أن معنى جملة (وتشرب اللبن) يتوقف على حكم الفعل (تشرب): فجزمه يجعل النهي شاملاً الفعلين (تأكل) و(تشرب)، ونصبه يجعل النهي منصباً على الجمع بين أكل السمك وحالة شرب اللبن، ورفعه يجعل النهي منصباً على الفعل الأول فقط. ولكن الخضري يرد على هذا المثال بمثال (ما صام زيد واعتكف)، حيث يرى أن ضرورة تمييز المعاني قائمة هنا: فالجملة تحتمل معنيين:

-(ما صام زيد وما اعتكف)

و -(ما صام زيد ولكن اعتكف)

ومع ذلك فإن هذه الضرورة لم تؤد إلى إعراب الفعل الماضي.

ومن الواضح أن الخضري هنا قد خلط بين مفهوم "المعاني" عندما يستخدم للدلالة على العلاقات القائمة بين عناصر تركيب الجملة الواحدة، ومفهوم "المعاني" عندما يستخدم للدلالة على العلاقات الرابطة بين أكثر من جملة. فاستخدام (الواو) في الجملتين:

(١)- لا تأكل السمك وتشرب اللبن

(٢)- ما صام زيد واعتكف

قام بدمج جملتين في (١):

* لا تأكل السمك

* تشرب اللبن

وجملتين في (٢):

* ما صام زيد

* اعتكف زيد

ونتج عن هذا الدمج احتمال قيام معنيين (=علاقتين): إما علاقة الوصل بالعطف، وإما علاقة الوصل بالاستدراك. واللغة تلجأ إلى وسائل مختلفة لإزالة هذا الغموض. ومن هذه الوسائل التي لجأت إليها العربية في الجملة (١) تغاير العلامة على آخر الفعل الثاني (تشرب). فلو افترضنا أن صيغة الفعل المضارع مبنية دائماً لظل هذا الغموض قائماً إلى أن يحل بوسيلة أخرى؛ كأن تكون الجملة مثلاً: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، عند إرادة النهي عن هذا وذاك معاً، أو: لا تأكل السمك واشرب اللبن، عند إرادة الاستدراك على النهي الأول وإخراج الثاني من حكم هذا النهي. أما الجملة (٢) فإن هذا الغموض يلازمها إلى أن يحل بوسيلة ما، كأن يحدد المتكلم العلاقة بين الجملتين المدمجتين فيها بوصل الاشتراك فيقول: ما صام زيد وما اعتكف، أو بوصل الاستدراك: ما صام زيد ولكن اعتكف.

والخلاصة إذن أن صلة التغيرات التي تطرأ على الفعل المضارع بفكرة "تمييز المعاني" أمر مختلف عن صلة هذه التغيرات التي تطرأ على الأسماء لتمييز "معانيها"؛ أي وظائفها. ومن ثم يلزم هنا أمران:

**الأمر الأول هو تفسير ظاهرة تغير العلامات على أواخر الأفعال المضارعة.

**والأمر الثاني هو التفريق بين أحكام الرفع والنصب والجر في الأسماء، والرفع والنصب والجزم في هذه الفئة من الأفعال.

وفي الحقيقة فإن الأمرين متداخلان تداخلاً شديداً؛ حيث يؤدي التفسير إلى التفريق، ويؤدي التفريق إلى التفسير.

إن الدلالة الأساسية التي انتبه إليها سيبويه بالنسبة لفئة "الفعل" هي أن الفعل يدل على أمرين معاً: الحدث + الزمن. ولعل نص تعريفه للفعل يظهرالسبب في أننا قدمنا الحدث على الزمن في هذه الدلالة المزدوجة. يقول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"(٤٩).

ففي هذا النص يبدو التركيز واضحاً على فكرة "الحدث"؛ وذلك من خلال التعبيرات التالية:

١- بنيت لما مضى = ما أُنجز وتم = التام

٢- ولما يكون ولم يقع = ما لم يوجد =غير التام

٣- ولما هو كائن لم ينقطع = ما هو قائم وموجود = غير التام

وبطبيعة الحال فإن هذا التركيز على "الحدث" ليس معناه أن عنصر "الزمن" قد أُهمل؛ فالزمن هو وعاء الحدث. وأول ما يستلفت النظر هنا أن سيبويه قد أرسى فكرة "زمن الإخبار" على اعتبار أنه هو الزمن المرجعي الذي تُحدد على أساسه -أو من منظوره- زمانية الحدث المتضمن في الفعل الذي يشتمل عليه الإخبار. ففي عبارته "وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت" يشير التعبير "ما لم ينقطع وهو كائن" إلى حدث الفعل الذي يشتمل عليه الإخبار، ويشير التعبير "إذا أخبرت" إلى زمن حدث الإخبار نفسه. وبالتالي فإن كل إخبار عن حدث يتضمن زمنين:

-زمن حدث الإخبار نفسه

- زمن حدث الفعل المتضمن في هذا الإخبار

وإذا ما أخذنا بتحليل جون لايونز(٥٠) فإن زمن حدث الإخبار نفسه هو الزمن الصفر لمرجعية الأحداث الأخرى. وعلى سبيل المثال فإن جملة:

سافر زيد

يمكن أن تُصاغ على النحو التالي:

أنا (المتكلم بهذه الجملة)

أقول: (حدث يتضمن زمن إنتاج هذه الجملة)

زيد سافر (حدث تم في زمن يسبق زمن إنتاج الجملة)

وكذلك الأمر في جملة:

اكتب يا زيد درسك

حيث إنها تعني:

أنا (المتكلم بهذه الجملة)

آمر: (حدث يتضمن زمن إنتاج هذه الجملة)

زيداً أن يكتب (في زمن يتلو زمن إنتاج الجملة)

أما جملة:

يسافر زيد

فهي -على ضوء تحليل سيبويه- تحتمل -بالإضافة إلى زمن إنتاجها- زمنين لوقوع الحدث (=السفر):

أ- زمن يتوازى -أو لنقل: يتزامن- مع زمن الإخبار؛ فتكون مساوية في المعنى للجملة التي تحمل المؤشر الزمني: الآن:

يسافر زيد الآن

ب- وزمن يلي زمن الإخبار؛ فتكون مساوية في المعنى لجملة تحمل مؤشراً زمنياً مستقبلياً مثل:

يسافر زيد غداً/ بعد أسبوع/ العام القادم...إلخ

ولعل من الواضح أن علاقة الفعل المضارع بالدلالة الزمنية أكثر تركيباً وتعقيداً من علاقة الصيغتين الفعليتين الأخريين: الماضي والأمر. وهذا التعقيد ينسحب على دلالة هذا الفعل على الحدث؛ نظراً للارتباط القائم بين الحدث والزمن. وفي محاولة للوصول إلى إيجاد تبرير مختلف لتلك التغيرات التي يتبدى بها الفعل المضارع استجابة لتعقد أدواره الدلالية وتركبها، وهي التغيرات التي فسرها النحاة بأنها ناجمة عن أن هذا الفعل "معرب" لمضارعته الأسماء، أقول في محاولة للوصول إلى ذلك فإن البحث سيأخذ في الحسبان ثلاثة أمور مجتمعة:

-الدلالة الزمنية

-الدلالة الجهوية aspectual

-الدلالة الموجهية modal

وإذا كانت الدلالات الزمنية للفعل، وكذلك دلالاته الجهوية قد لاقتا قدراً معقولاً من عناية بعض الباحثين العرب المحدثين(٥١)، فإن دلالته الموجهية ما تزال -في ظني- تحتاج إلى قدر من التوضيح، وهو الأمر الذي يمكن أن نسوق عنه العجالة التالية:

يعرف بالمر Palmer الدلالة الموجهية بأنها "الإبلاغ الدلالي المرتبط بتوجه المتكلم، أو برأيه، نحو ما يقال(٥٢). ويعرفها هارتمان وستورك في معجمهما الاصطلاحي بأنها "الطريقة التي يمكن للمتكلم بها أن يعبر عن توجهه نحو موقف ما في الاتصال المتبادل، وعادة ما تتجسد في الإنجليزية بوساطة المساعدات الموجهية (مثل: ...can, must, may)، أو الظرفيات (مثل: possibly)، أو تعبيرات مثل: ...it is certain that)(٥٣). ويذكر وليام فراولي أن "اللغات الطبيعية تمتلك أنواعاً واسعة من الافكار التي تعد أفكاراً موجهية. وكان مما اقترح على أنه جزء من هذه الأفكار القائمة التالية(٥٤):

hypotheticality	الافتراضية
dout	الشك

supposition	الظن
ability	القدرة
conditioality	الشرطية
potential	الاحتمال
counterfactuality	الكذب
quatation	الاقتباس
actuality	التحقق
realizability	الإدراكية
interrogation	الاستفهام
negation	النفي
possibility	الإمكان
obligation	الفرض
judgment	الحكم
necessity	الضرورة

ويقسم فراولي الموجهية إلى نوعين:

أ- الموجهية المعرفية epistemic modality وهي الموارد البنيوية والدلالية المتاحة لدى المتكلم لكي يعبر عن حكمه بخصوص حصول أمر ما، أو احتمال حصوله.وبهذا المعنى فإن مصطلح "الموجهية المعرفية" يغطي مفاهيم مثل: الإمكان، الضرورة، الاستنباط، الاعتقاد، الإخبار، السماع، الاستنتاج، الاستدلال، الرأي، الالتزام، التأمل، الاقتباس، الشك، التدليل، التأكد.

ب- الموجهية الإلزامية deontic modality وهي تغطي مجموعة من المفاهيم التي تشترك في سمات الفرض obligation والجواز permission؛ وذلك مثل: الأوامر، والحقوق، والقبول، والواجب، والنصح، والسماح، والطلب.

ومع اليقين بأن موضوع الدلالات الموجهية في اللغة العربية يستحق دراسة شاملة تتناول أشكال الموارد اللغوية التي توفرها هذه اللغة لهذا الموضوع؛ فإننا سنركز فيما يلي -فقط- على تناول الدلالات الموجهية لصيغة الفعل المسمى بـ "المضارع"؛ لنبين تأثيرها في القضية التي يعنى بها هذا البحث؛ وهي قضية إعراب هذا الفعل. وفي هذا التناول سنقف عند الحالات الثلاث التي يتبدى بها هذا الفعل؛ وهي حالات: النصب، والجزم، والرفع. ولقد رُتبت هذه الحالات على هذا النحو تبعاً لدرجة اتضاح تأثير المؤشرات الزمنية والجهوية والموجهية في تغاير صرفيمات العلامة الواقعة في آخر هذا الفعل. وسوف يعالج البحث قضية بناء هذا الفعل على الفتح مع (نوني التوكيد) في إطار تحليل حالة النصب. أما بناؤه على السكون مع (نون النسوة) فإنني أعتقد أن ذلك راجع إلى سبب صوتي، وليس إلى سبب دلالي.

١- نصب المضارع:

من خلال التمثيلات التي يوردها التراث النحوي يمكن حصر الحالات التي ذكروا أن المضارع ينصب فيها على النحو التالي:

١- بعد "أن" التي تفيد أن الحدث سيقع في المستقبل، وإذا سبقت مركبَهَا (=أن +الفعل) جملةً فإن الدلالة الموجهية لهذه الجملة هي عدم اليقين، أو هي - على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني- "فيما يتأرجح أن يكون وأن لايكون"(٥٥).

أود أن أزورك

عدم اليقين مستقبل

ومن ثم فإن الدلالة الجهوية للحدث المتضمن في الفعل (أزور) هنا هي الغائية. وهذه الدلالة لا تتأثر بدخول عنصر النفي "لا" سواء على الجملة السابقة لمركب أن، أم على الفعل المضارع التالي لها:

أ- لا أود أن أزورك

ب- أود ألا (أن + لا) أزورك

فالنفي في (أ) ليس في جهة الفعل (أزور)، وإنما هو يقوم بدور الكشف عن موقف المتكلم (أي في الدلالة الموجهية). والنفي في (ب) لا يغير من الدلالة الجهوية للفعل (أزور) حيث إنه ما يزال يمثل الغائية، ولكنها غائية غير مرادة.

٢- بعد "كي" التي تفيد أن الحدث سيقع في المستقبل، وأنه تعليل لحدث سابق. ومن ثم فالدلالة الجهوية لمركب "كي" تنضوي في الغائية التي يجسدها مركب "أن". وربما كان لنا في هذا السياق أن نقول إن عبارة ابن هشام التي يذكر فيها أن "كي": "بمعنى أن المصدرية معنى وعملاً"(٥٦) تشير إلى أنهما يجعلان زمن الحدث هو زمن المستقبل، وأيضاً تشير إلى الاشتراك في الدلالة الجهوية: فالحدث المتضمن في المركب الفعلي (أن+المضارع) و(كي+ المضارع) يمثل حدثاً هو غاية بالنسبة لـ (فعل) سابق. ويلاحظ هنا أننا وضعنا كلمة (فعل) بين قوسين ولم نضع بدلاً منها كلمة (حدث)؛ وذلك لاختلاف نوع الفعل السابق على مركب "كي" عن نوع الفعل السابق لمركب "أن". ففي حين تصلح أفعال الحالة state verbs في الوقوع قبل مركب "أن" فإنها لا تصلح في الوقوع قبل مركب "كي":

أود أن أزورك

*أود كي أزورك

وكذلك نجد أن مركب "أن" يقع في نطاق المفعولية للفعل السابق، في حين نجد أن مركب "كي" ليس كذلك، بل إنه قد يقع بعد فعل لازم:

سافرتُ كي أقابل زيداً

٣- بعد "لن" التي تفيد نفي حدوث الفعل في المستقبل. وهي تختلف في هذا النفي عن تركيب الفعل مع "لا" من حيث إنها أوضح في الكشف عن موقف المتكلم من حدث الفعل. فهو -أي المتكلم- حين يستخدم "لن" مع المضارع لا ينفيه فقط، وإنما يجزم بأن هذا الحدث لن يقع. وقد أشار بعض النحاة إلى أن "لن" تفيد "التأبيد"(٥٧)، وهي إشارة تنظر إلى الدلالة الزمنية وتغفل الجانب الموجهي. ولقد

أدى ذلك إلى اعتراض نحاة آخرين على هذا "التأبيد" من خلال بعض أمثلة الاستخدام اللغوي مثل الآية: "فلن أكلم اليوم إنسياً".

وربما كانت إشارة الزمخشري إلى أن "لن" تفيد توكيد النفي من أدق الإشارات إلى الدلالة الموجهية في استخدام مركب "لن والفعل المضارع"(٥٨). وعلى الرغم من اعتراض ابن هشام على رأي الزمخشري هذا إلا أنه لم يورد ما ينقضه. وإذا كان سيبويه قد أشار إلى أن (سيفعل) إنما هي نفي لقوله (لن يفعل)(٥٩) فإننا يمكن أن نستنتج من هذا التقابل أن (سيفعل) تفيد يقين المتكلم بوقوع الفعل، وأن (لن يفعل) تفيد يقين المتكلم بعدم وقوع الفعل.

٤- بعد "إذن" إذا كانت جواباً؛ ومن ثم فهي تفيد تعليق حدث على حدث آخر، ويتم وقوع الحدث المتضمن في الفعل بعدها في المستقبل. ويعد هذان الأمران: دلالتها العميقة على التعليق، ووقوع الفعل بعدها في المستقبل شرطين متكاملين لنصب الفعل بعدها، وبدون هذين الشرطين تتغير دلالة مركبها إلى الحضور وثبوت وقوع الفعل، ومن ثم يرتفع الفعل بعدها.

ولعل تفريق سيبويه بين نصب المضارع بعد "إذن" ورفعه يفضي إلى تفرقة جهوية وموجهية واضحة. يقول سيبويه: "وتقول إذا حدثت بالحديث: إذن أظنُّه فاعلاً، و: إذن إخالُه كاذباً؛ وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة (أي في زمن إنتاج الجملة) في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب أن وكي؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت... ولو قلت: إذن أظنُّك، تريد أن تخبره أن ظنك سيقع، لنصبت"(٦٠).

ومن ثم يمكن القول إن الدلالة الجهوية لمركب إذن والفعل في حال النصب هي التمهيد بحدوث فعلها لحدوث فعل آخر. وإذا كان الفعل بعدها منفياً بـ"لا" تكون الدلالة الجهوية هي التمهيد بعدم حدوث فعلها لعدم وقوع فعل آخر. ففي قول القائل (أ): (إذن أزورَك) -جواباً لجملة القائل (ب): (إن تزرني أزرك)- يمثل وقوع زيارة (أ) تمهيداً لوقوع زيارة (ب). وفي قول القائل (أ): (إذن لا أزورَك)

-جواباً لجملة القائل (ب) نفسها: (إن تزرني أزرك)- يمثل عدم وقوع زيارة (أ) تمهيداً لكيلا تقع زيارة (ب).

أما ما يراه بعض النحاة من أن أصل: (إذن أكرمَك) هو (إذا جئتني أكرمُك)(٦١) فهو يحتاج إلى تدقيق؛ لأن هذه الصياغة توحي بأن (إذن أكرمَك) جواب لـ(إذا جئتني أكرمُك)، في حين أن (إذن أكرمَك) هي جواب لجملة مثل: (إذا أكرمتني جئتك).

أما عن الدلالة الموجهية فإن مركب "إذن" والفعل المنصوب بعدها يمثل وعداً من المتكلم بإنجاز -أو عدم إنجاز- الفعل. ويلاحظ هنا أن مفهوم "الإنجاز" هو المفهوم الواسع. أما إذا كان الفعل بعد "إذن" من أفعال الحالة state verbs فإن الدلالة الموجهية ستكون التوقع والاستشراف بحدوث هذه الحالة مثل: (إذن أفرحَ بنجاحك) جواباً لقول القائل: (إذا ذاكرتُ نجحتُ). وسواء كانت الدلالة الموجهية وعداً أم توقعاً أم استشرافاً فإن موقف المتكلم من وقوع الفعل يمثل في دائرة الاحتمال، ولعل ذلك هو ما جعل بعض النحاة يقارن بين "إذن" وأفعال الشك واليقين(٦٢).

٥- بعد "حتى" التي تفيد أن الفعل بعدها غاية لفعل سابق، وأنه غير واقع لحظة إنتاج الجملة، وإنما يُنتظر وقوعه في المستقبل وبعد تحقق الفعل السابق. ويبدو لي أن تفريق النحاة بين انتصاب الفعل بعد "حتى" لأنه غاية الفعل السابق، وانتصابه بعدها لأنه تعليل لفعل سابق(٦٣) تفريق لا ضرورة له؛ لأن الفعل بعد "حتى" في الحالتين هو غاية لفعل سابق:

-سرت حتى أدخلَها ـــــــــــــــ الدخول غاية السير

-كلمته حتى يأمر لي بشيء ـــــــــــ الأمر بشيء غاية التكليم

ومن ثم فإن الدلالة الجهوية لمركب (حتى+الفعل) هي "الغائية"؛ بمعنى أن الفعل بعدها يمثل حدثاً مستهدفاً ومترتباً على إنجاز حدث سابق. وبالتالي فإن مركبها -في هذه الحالة- يكاد يماثل مركب "كي":

-سرت حتى أدخلها = سرت كي أدخلها

-كلمته حتي يأمر لي بشيء = كلمته كي يأمر لي بشيء

وإن كان ثمة اختلاف جهوي بين المركبين يتمثل في أن استخدام "حتى" ينم على استمرارية ومكث في إنجاز الفعل السابق على مركبها لا ينم عليهما استخدام مركب "كي". وتزداد درجة الاختلاف بين المركبين عندما نجد أن "حتى" تخرج من الدلالة الجهوية "الغائية" إلى دلالة الإخبار عن وقوع حدث بعدها متزامناً مع إنتاج الجملة، أوالإخبار عن وقوعه متصلاً بوقوع الحدث السابق لها. وفي هاتين الحالتين يرتفع الفعل بعد "حتى"(٦٤). أما "كي" فهي تلازم الدلالة الجهوية "الغائية" دائماً.

أما بالنسبة للدلالة الموجهية فإن مركب حتى والفعل المنصوب بعدها يكشف عن ارتفاع درجة عدم التيقن من حدوث هذا الفعل. ولقد أشار سيبويه إلى أن هناك من كان يربط بين النصب وعدم اليقين، ولكنه يعترض على هذا الربط بدليل رفع الفعل بعد حتى في سياق يشير إلى عدم اليقين: (سار زيد حتى يدخلُها فيما بلغني ...عبد الله سار حتى يدخلُها أرى)(٦٥). ويبدو لي أن سيبويه هنا قد نظر إلى مفهوم "اليقين" نظرة حدية، وليس على أنه مفهوم تدرجي. ومؤدى هذا التدرج أنه إذا غلبت على المتكلم درجة اللاتيقن نصب، وإذا غلب عليه اليقين رفع. ومن ثم فليس رفع المتكلم للفعل مع استخدامه لصيغ مثل (فيما بلغني، أُرى) دليلاً على عدم يقينه في حدوث الفعل، وإنما هو دليل على غلبة درجة اليقين عنده في حدوث الفعل.

٦- بعد الفاء التي ذكر البصريون أن الفعل ينصب بعدها بـ"أن" مضمرة، وذكر بعض الكوفيين أنها ناصبة بنفسها(٦٦). ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فإنها تفيد مع الفعل المنصوب بعدها أن وقوعه يمكن أن يحدث إذا ما وقع حدث فعل سابق عليه. فالسياق التركيبي الذي يشتمل على هذا المركب يحمل في بنيته العميقة تركيباً شرطياً. ولقد مثل سيبويه لذلك بقوله: "وتقول: حسبته شتمني

فأثبَ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعاً، ومعناه أن: لو شتمني لوثبت عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع"(٦٧). وفي تفسير نصب الفعل (تسبح) في الجملة (ألا تقع الماء فتسبحَ) يقول: "والمعنى في النصب أنه يقول: إذا وقعت سبحت"(٦٨).

ومن ثم فإن الدلالة الجهوية لمركب الفاء مع الفعل المنصوب بعدها هي إمكان الحدوث شريطة حدوث الفعل السابق، أو شريطة عدم حدوثه إذا كان منفياً أو منهياً عنه. وربما كانت هذه الدلالة الشرطية هي السبب في أن بعض النحاة قد ذكروا أن الفاء تنصب الفعل إذا كانت جواباً لأمر أو نهي أو نفي أو استفهام أو تمن أو عرض أو دعاء(٦٩). وتبقى الدلالة الزمنية لهذا المركب هي المستقبل بالنسبة للفعل السابق؛ وذلك لأنه إمكان حدث يتلو تحققه تحقق هذا الفعل السابق.

٧- بعد الواو التي تفيد أن وقوع الفعل بعدها لا يجتمع مع وقوع الفعل السابق لها، ولذلك يشترط أن يسبقها نفي، أو ما في حكم النفي، وذلك مثل قول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عارٌ عَلَيك إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فالمقصود هو عدم الجمع بين حدث النهي وحدث الإتيان. والنفي هنا منصب على معنى "الواو" -وهو معنى "الجمع"- وليس على النهي وحده أوالإتيان وحده. ويؤكد ذلك أن حذف النهي يجعل الواو للمعية. ومن ذلك:

ولبسُ عباءةٍ وتقرّ عيني أحبُّ إليَ من لبسِ الشّفوفِ

أي: ولبس عباءة مع قرار عيني...إلخ

ومن ثم فإن الدلالة الجهوية لمركب الواو والفعل المنصوب بعدها تختلف تبعاً لوجود النفي أو عدمه قبل هذا المركب. فهي في الأول نفي الجمع والاقتران بين الحدث الذي بعد الواو والحدث الذي قبلها. وهي في الثاني دلالة معية الحدث الذي بعدها واقترانه بالحدث الذي قبلها. ولكن يلاحظ هنا أن هذه "المعية" هي

معية النتيجة التي تترتب على الحدث السابق؛ حيث يمكن صياغة المثال السابق على نحو: ولبس عباءة ينتج عنه قرار عيني...إلخ.

٨- بعد "أو" التي تشبه الفاء والواو في انتصاب الفعل بعدها بـ"أن" مضمرة. ويذكر صاحب المغني(٧٠) أنها تأتي بمعنى "إلا أن" كما في الجملة: (لأقتلنه أو يسلمَ)؛ أي: لأقتلنه إلا أن يسلم، وتأتي بمعنى "إلى" كما في الجملة: (لألزمنك أو تقضيني حقي)؛ أي: لألزمنك إلى أن تقضيني حقي.

ولكن يبدو أن سيبويه قد أعاد هذا المعنى الثاني إلى المعنى الأول حيث يقول: "واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على: إلا أن"(٧١). والمناسبة بين "أو" و"إلا أن" يشرحها ابن يعيش بقوله إنها "العدول عن ما أوجبه اللفظ الأول... فيكون المعنى أن الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد (أو) فيكون سبباً لارتفاعه"(٧٢). وعلى كل فإن الدلالة الجهوية لمركب "أو" والمضارع المنصوب بعدها هي المقابلة والتخيير بين حدثين يفضي وقوع الثاني منهما إلى انقضاء وقوع الأول. فحدوث ما بعد "أو" يلغي، أو يقطع، حدوث ما قبلها. وعلى حد عبارة ابن يعيش فإن استخدام المتكلم لتركيب مثل (لألزمنك أو تعطيَني) معناه أنه "يريد إيجاب اللزوم ممتداً إلى وقت "الإعطاء"(٧٣)؛ أي كأن "اللزوم" موجه إلى غاية هي "الإعطاء"، فإذا تحققت الغاية انقطع وقوع حدث الفعل الأول. ومن ثم فإن البنية العميقة للجملة في هذه الحالة يمكن أن تكون بنية شرطية الجواب فيها منفي:

لألزمنك أو تقضيني حقي = إن تقضني حقي لا ألزمك

أما من ناحية الدلالة الزمنية فإن سياق "المقابلة والتخيير" الذي يفرضه استخدام "أو" يجعل زمني الحدثين: السابق قبل "أو" والتالي لها، واقعين في إطار المستقبل. أما ما يقوله ابن يعيش من أن الفعل الأول -أي السابق على أو- "كالعامّ في كل زمان، والثاني كالمخرج له من عمومه"(٧٤) فإنه -فيما يبدو لي- يحتاج إلى تدقيق العبارة. وأحسب أنه لو قال "إن الأول كالعامّ في كل زمان

مستقبل، والثاني كالمخرج له من عمومه" لكان أدق. وإلا فإن تمثيله على قوله بجملة (لألزمنك أو تقضيني حقي) يصبح متعارضاً مع إجماع النحاة على أن المضارع المؤكد بلام القسم ونون التوكيد خالص في دلالته على المستقبل. ولعل نظرة في كل أمثلة التراكيب التي أوردها سيبويه لمركب "أو" والفعل المنصوب بعدها تؤكد هذه الدلالة المستقبلية(٧٥)، ويبقى تمثيله ببيت زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

على ما فيه من إشكال الرواية(٧٦)- أقول يبقى هذا البيت مؤكداً للدلالة المستقبلية بوقوع الفعلين -قبل "أو" وبعدها في سياق الشرط بظرف الزمان المستقبل: (إذا).

٩- بعد اللام: وهي ايضاً من الحروف التي قالوا إن الفعل المضارع ينصب بعدها بإضمار "أن".وقد قسمها النحاة إلى ثلاثة أقسام:

الأولى: لام التعليل؛ وهي تفيد أن الفعل بعدها هو علة أو غرض للفعل السابق عليها، وذلك كما في قوله تعالى: "وأنزلنا إليك الذكر لتبينَ للناس" وفي قوله تعالى أيضاً "لئلا يعلم أهل الكتاب". ومن ثم فإن دلالتها الجهوية تنضوي تحت مفهوم "الغائية".: فما قبلها سبب لما بعدها، وما بعدها غاية لما قبلها.

والثانية لام الصيرورة أو المآل أو العاقبة، وهي التي يذكر النحاة أن ما بعدها يكون نتيجة وعاقبة لما قبلها لا سبباً له. ويستشهدون على هذه اللام بالآية: "فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنا"، فكونه صار عدواً ليس سبباً لالتقاطهم له، وإنما هو ما آل إليه الأمر بعد الالتقاط. ومع ذلك فإن هذه اللام لا تبعد عن لام التعليل، إلا أنه تعليل مجازي: فلفعل الالتقاط أدى إلى غاية غير غايته الحقيقية، فكأن فعل الالتقاط كان سبباً في تحوله إلى عدو. ولقد كان هناك من النحاة من يأخذ بهذا التفسير المجازي. فابن هشام يقول: "وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له

وثمرته شُبِّه بالداعي الذي يُفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استُعير الأسد لمن يشبه الأسد"(٧٧). ويسوق السيوطي رأياً لأبي حيان يذهب فيه إلى أن هذه اللام "للتعليل حقيقة، وأنهم التقطوه ليكون لهم عدواً، وذلك على حذف مضاف تقديره لمخافة أن يكون، كقوله (يبين الله لكم أن تضلوا)"(٧٨). وأعتقد أن في رأي أبي حيان هذا قدراً من اللبس: فالالتقاط الذي يكون سبباً لكونه عدواً لهم يختلف عن الالتقاط الذي يكون سبباً لخوفهم من أن يكون عدواً لهم!!

والثالثة لام الجحود -أو التي يرى النحاس أن الصواب تسميتها بـ"لام النفي"(٧٩)- وهي التي تكون مع كان الناقصة المنفية، كما في قوله تعالى "ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم". وابن يعيش يقول إنها نفي لـ (سيفعل) أو(سوف يفعل)(٨٠). ولا أدري الأساس الذي أقام عليه ابن يعيش هذا التقابل. ولعلنا نذكر أن سيبويه قد جعل (سيفعل) إثباتاً لـ(لن يفعل).

وعلى أية حال فإنني أعتقد أن الفصل بين هذه اللام ولام العاقبة(٨١) ربما يكون بلا مبرر قوي. فإذا أخذنا بأن "كان" في هذا التركيب هي "كان" التامة التي بمعنى "وجد" فإن اللام تصبح هي لام العاقبة:

ما كان العلم ليدمر البشرية= ماوجد العلم ليدمر البشرية =لـ وجد العلم لتكون عاقبته تدمير البشرية

ويلاحظ هنا أن النفي ليس منصباً على وجود العلم، وإنما هو منصب على أن تكون غاية وجوده، أو عاقبة وجوده، هي تدمير البشرية. ومن ثم فإن الدلالة الموجهية تظل هي "الغائية"، ولكنها غائية منفية.

والملاحظة العامة على استخدام اللام هي التعبير عن إثبات علاقة سببية -أو نفيها- بين الحدث الذي قبلها والحدث الذي بعدها. ويلاحظ أن هذه العلاقة السببية تارة تكون علاقة حقيقية، وتارة تكون سببية غير حقيقية؛ أي سببية ظاهريا pseudo causality وتارة يأتي التركيب لنفي شبهة السببية بين الحدثين.

نظرة عامة على نصب المضارع:

من خلال ما سبق يمكن الربط بين حالة النصب في المضارع ودلالته الزمنية على المستقبل، ودلالته الجهوية على عدم وقوع الفعل سواء لكونه غاية لفعل سابق، أم لكون حدوثه معلقاً على حدوث فعل آخر، ثم دلالته الموجهية على درجة يقين المتكلم من وقوع الحدث؛ حيث يكشف نصب الفعل عن تضاؤل درجة اليقين في الوقوع. ويبقى مركب "لن" كاشفاً عن دلالة موجهية خاصة هي تأكيد المتكلم على عدم وقوع الفعل في المستقبل.

ولعله بدون أخذ هذه الاعتبارات الثلاثة في تفسير نصب المضارع فإن هذا التفسير يظل قابلاً للنقض. وذلك مثل هذا التفسير الذي ربط فيه ابن يعيش بين النصب ودلالة الفعل على المستقبل. يقول ابن يعيش: "فإذا رأيت الفعل منصوباً كان مستقبلاً أو في حكم المستقبل. مثال الأول: (أطع الله حتى يدخلَك الجنة)، فالسبب والمسبب معاً مستقبلان؛ لأن الطاعة لم توجد بعد، ودخول الجنة لم يتحقق بعد، وإنما هو منتظر مترقب، وقوله (كلمته حتى يأمر لي بشيء)، فالسبب قد وجد والمسبب لم يتحقق بعد؛ إذ قد تحقق منه الكلام والأمر بالشيء مترقب. ومثال الثاني: (سرت حتى أدخلَها) فالسبب والمسبب جميعاً وإن كانا قد وجدا إلا أن الأول هو المفعول من أجل الثاني وهو السبب وكان /الثاني/ مترقباً منتظراً فهو في حكم المستقبل"(٨٢). وقابلية هذا التفسير للنقض أننا نرى الفعل المضارع دالاً على المستقبل ومع ذلك غير منصوب: (مثلاً: سوف يسافر زيد غداً، أطع الله يدخلك الجنة). وسنرى فيما بعد أن الدلالة الموجهية هي التي لعبت الدور الأساسي في رفع الفعل (يسافر) وفي جزم الفعل (يدخل) على الرغم من دلالة الفعلين على المستقبل.

وتبقى كلمة تُقال عن حالة بناء المضارع على الفتح عند اتصاله بإحدى نوني التوكيد، وعما إذا كانت هناك صلة لذلك بـ"تصب" هذا الفعل. وفي هذا السياق فإننا نشير -أولاً- إلى عدم اتفاق النحاة على هذا البناء. فأبو حيان الأندلسي يقول: "الذي تدخله النون وكان متفقاً على إعرابه قبل دخولها فيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه مبني مطلقاً فتحذف نون الرفع للبناء كما تحذف الضمة عند التجريد...والثاني: أنه معرب كحاله قبل أن تدخل عليه النون، والثالث: التفصيل بين ما اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو باق على إعرابه وبين ما لم يتصل به شيء من ذلك فهو مبني"(٨٣). ولكن أبا حيان -للأسف- لم يفصل القول حول المذهب الثاني من بين هذه المذاهب الثلاثة، ومع ذلك فإنني أعتقد أن التفسير الممكن لهذا المذهب هو القول بأن الفعل -في هذه الحالة- منصوب؛ وذلك بالنظر إلى حركة الفتحة التي تظهر في آخر الفعل المسند إلى ضمير مستتر أو إلى اسم ظاهر. وعلى أية حال فإن الرأي المشتهر في التراث النحوي هو المذهب الثالث. وهم يشترطون لبناء المضارع على الفتح أن تتصل به نون التوكيد مباشرة؛ فلا يفصل بينها وبينه ضمير رفع بارز.

ومن المعروف لدى النحاة أن نوني التوكيد تخلصان المضارع للمستقبل. ومن ثم فإن هذه الدلالة الزمنية تقرب المضارع في حالة البناء تلك من حالات نصبه، ولكنها -مع ذلك- لا تكفي لإدراجه في حالة النصب. ومن ثم ينبغي البحث في الدلالتين الجهوية والموجهية للمضارع المؤكد. فأما من ناحية الدلالة الجهوية فإن كون النون تخلص الفعل للاستقبال معناه أن الفعل لم يقع، أو أنه "غير واجب" على حد مصطلح سيبويه(٨٤). وأما من ناحية الدلالة الموجهية فإن الفعل مع النون يكشف عن رغبة المتكلم في تأكيد كلامه، ومن ثم عن طلبه من مخاطبه تصديقه فيما يقول. وفي هذا السياق نجد نص النحاة على وجوب توكيد المضارع إذا كان مثبتاً، مستقبلاً، مسبوقاً بقسم، مبدوءاً باللام التي تدخل على جواب القسم، غير مفصول بينه وبين هذه اللام بفاصل. وكذلك نجد نصهم على

كثرة توكيد المضارع، واستحسان هذا التوكيد إذا كان الفعل مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو العرض، أو التحضيض، أو التمني، أو الاستفهام. ومن ثم يمكننا القول بأن موجهية "الغائية" واضحة في المضارع المؤكد.

والمحصلة التي يمكن أن نخرج بها هنا هي أننا لا نجد تعارضاً في الأسباب الدلالية التي أدت إلى نصب المضارع في الأحوال التي أوردناها من قبل والأسباب التي يمكن على أساسها أن نزعم أن المضارع المؤكد بإحدى نوني التوكيد داخل -أيضاً- في حالة النصب.

بيد أن ثمة مسألة لابد من تمحيصها قبل أن نطمئن إلى هذا الرأي. وتتمثل هذه المسألة في الحالات التي يؤكد فيها المضارع المسند إلى الضمائر: ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة، نون النسوة. وإذا استبعدنا الإسناد الأخير - إلى نون النسوة- نظراً لبقاء الفعل مبنياً حتى في هذه الحالة، فإننا نجد أن النحاة يقولون في إسناد المضارع المؤكد إلى الضمائر الأخرى إن الفعل في هذه الحالة معرب، وإنه -إذا لم يسبقه جازم- مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال!!. وأعتقد أن هذا القول يثير كثيراً من الاضطراب؛ إذ كيف يتفق (ثبوت النون) مع (حذفها)؟ ثم أين توالي الأمثال مع النون الخفيفة كما في تلك الجملة التي أوردها سيبويه: (لتفعلُنّ ذاك)(٨٥)؟ ولماذا لم يلجأ أصحاب اللغة إلى "ألف فاصلة" لمنع توالي النونات كما فعلوا مع الفعل المسند إلى نون النسوة، فقالوا - مثلاً-: اضربونانّ واضربينانّ؟

ومن ثم فإننا إذا قلنا إن الفعل في هذه الحالات يكون -أيضاً- منصوباً بسبب دلالات الفعل الزمنية والجهوية والموجهية التي أشرنا إليها، وإن علامة نصبه هنا هي حذف النون، فإن ذلك يبعد كل هذا الاضطراب الذي أدى إليه قول النحاة، فضلاً عن أن هذا القول يخلق اتساقاً واضحاً في إعراب الفعل المضارع

المؤكد؛ فلا يفرق فيه بين إسناده إلى الضمائر المستترة أو البارزة، أو إلى الأسماء الظاهرة.

ويبقى إشكال واحد ينبغي حله في سياق هذا الرأي. وأعني بذلك الحالات التي يُسبق فيها المضارع المؤكد بإحدى أدوات الجزم، وذلك كما في الجمل الآتية:

١- لا تحسبن اللهو ينفع

٢- لِتحترمن عملك

٣- إما تنصرن مظلوماً فإن لك أجراً

والنحاة في هذه الحالة يقولون إن الفعل مبني على الفتح في محل جزم. ولكننا إذا قلنا إن المتكلم أراد بهذه الجمل وأمثالها أن يغلب موجهية نون التوكيد -الرغبة في أن يصدق المخاطب ما يقوله المتكلم، أو الإقناع وإيقاع التصديق- على موجهية دلالة "الطلب" المتضمن في "لا الناهية" في (١)، والمتضمن في "لام الأمر" في (٢)، وعلى موجهية "التعليق" المتضمن في "إن الشرطية" في الجملة (٣) فإن ذلك قد يكون مبرراً كافياً للقول بأن المضارع هنا منصوب، وأن هذه الأدوات -لا، لام الأمر، إنْ- إنما جاءت -في هذا السياق- لتخدم أغراضاً دلالية إضافية، أو ثانوية بالنسبة لغرض التوكيد الأساسي: "الطلب" في (١) و(٢)، وتعليق الجواب على حدوث فعل الشرط المرغوب فيه في (٣). ولعل الشيء الوحيد الذي يترتب على ذلك هو تعطيل هذه الأدوات من عمل الجزم. بيد أن هذا التعطيل قائم أيضاً مع القول ببناء هذا الفعل على الفتح، فضلاً عن أن هناك حالات تركيبية أخرى نجد فيها نوعاً من هذا التغليب الدلالي، ومن ثم تغليب الأثر الإعرابي، وذلك كما في دخول (إن الشرطية) و(لم) معاً على المضارع:

-"فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب"

- إن لم تتصالح مع الحياة خاصمتك الحياة

فلاشك أن إحدى الأداتين (إن، أو: لم) هي التي لها العمل هنا.

ثانياً: جزم المضارع

في التراث النحوي يُجزم المضارع في الحالات التالية:

١-بعد الحروف: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية.

٢- بعد أدوات الشرط الجازمة: وهي: (إن، وإذما)، و(من، وما، وأي)، و(متى، وأين، وأنّى، وحيثما).

٣- بعد الطلب أو ما في معناه (الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض).

والحقيقة أن الفئتين الثانية والثالثة يمكن دمجهما في حالة واحدة هي حالة التركيب الشرطي. وقد أدرك النحاة ذلك حيث يقول سيبويه: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني) لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه"(٨٦). ويشرح السيرافي عبارة سيبويه تلك فيقول: "جُزِم جواب الأمر والنهي ... وإضمار شرط في ذلك كله. والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي، وليست بضمانات مطلقة ولا عدات واجبة على كل حال، وإنما هي معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعدة، وإن لم يوجد لم يجب. ألا ترى أنه إذا قال: (ائتني آتك) لم يلزم الآمرَ أن يأتي المأمورَ إلا بعد أن يأتيه المأمورُ"(٨٧). والسيرافي هنا يريد أن يقول إن العلاقة بين جواب الطلب والطلب نفسه هي نفسها العلاقة القائمة بين فعل الشرط وجوابه، فكلتا العلاقتين تقوم على تعليق أمر بأمر آخر. ومن ثم فإننا سنتناول الفئتين (٢) و(٣) في معالجة واحدة. وبذلك يمكن القول إن جوازم المضارع تنقسم إلى مجموعتين كبريين: الأولى: جوازم الموقع الواحد؛ أي تلك التي يقول النحاة إنها تجزم فعلاً واحداً، وجوازم الموقعين؛ أي تلك التي تجزم فعلين.

الفئة الأولى: جوازم الموقع الواحد:

وأول ما يلاحظ أن مجموعة هذه الفئة تنقسم إلى مجموعتين فرعيتين: الأولى: تتكون من (لم، لما)، والثانية تتكون من (لام الطلب، لا الناهية). ويبدو الفارق الدلالي الأساسي بين هاتين المجموعتين في استخدام المجموعة الأولى في الإخبار، وفي استخدام المجموعة الثانية في الإنشاء. أو لنقل -باصطلاح موجهي- إن الأولى تحمل موجهية معرفية (ابستمية =epistemic)، والثانية تحمل موجهية إلزامية deontic:

أ- لم، لما:

تشترك الأداتان (لم ولما) في الدلالة على نفي حدوث الفعل سواء في الزمن السابق على إنتاج الحملة (الماضي)، أم في الزمن السابق لإنتاجها والممتد إلى زمن إنتاجها (الماضي المتصل بالحاضر). ومعنى ذلك أن المتكلم هنا يخبر عن أمر يملك إزاء مسألة حدوثه أن يقطع بالنفي؛ لأن التجربة هنا إما تنتمي إلى الماضي، أو إلى الحاضر الماثل. والفارق بين استعمال (لم) أو(لما) للتعبير عن ذلك هو فارق موجهي. ففي استخدام (لم) يعبر المتكلم عن يقينه بانتفاء وقوع الفعل في الزمن الماضي. أما في استخدامه (لما) فهو يعبر عن نفي وقوع الفعل في الزمن الماضي وفي الزمن الحاضر، ولكنه -في الوقت نفسه- يعبر عن توقعه وقوع هذا الفعل، وبهذا تبدو مقبولية التركيب: (لما يكن وقد يكون)(٨٨).

ب- لام الطلب، لا الناهية:

تشمل مقولة "الطلب" هنا: (الأمر والدعاء والالتماس). ونظراً لارتباط هذه اللام بمقولة "الطلب" فإن ثمة ارتباطاً بين وقوع الحدث والمستقبل. ولكن من ناحية أخرى فإن استخدام اللام يشير إلى موقف صاحب الطلب من هذا الحدث؛ أي إلى دلالة موجهية هي رغبته في وقوع هذا الحدث. وتختلف هذه الدلالة

الموجهية عن موجهية الرغبة في مركب (أن+ الفعل) من ناحية درجة القوة. ولعل ذلك يتضح من خلال المقارنة بين (١) و(٢) فيما يلي:

(١) أود أن تعامل الناس بالمعروف

(٢) لتعاملْ الناس بالمعروف

فدرجة الرغبة في (٢) أقوى من درجتها في (١). إنها رغبة ترقى إلى درجة الأمر(٨٩). ومن ثم فإن ارتباط استخدام مركب (لام الطلب +الفعل) بصيغة الأمر ارتباط واضح على المستوى الدلالي والمستوى الشكلي (تشابه العلامة في آخر الفعل). وقد كان الكوفيون مدركين لهذا الارتباط عندما قالوا بأن الأمر مجزوم بلام الطلب المحذوفة لكثرة الاستعمال(٩٠). ومع ذلك فإن ثمة فارقاً بين استخدام صيغة الأمر واستخدام الفعل مسبوقاً بلام الطلب. ويبدو ذلك واضحاً عند المقارنة بين التركيبين التاليين:

١-ليذهب زيد

٢- اذهب يا زيد

فالموجهية الإلزامية في (١) متعلقة باختيار المنفذ agent، وليس بالحدث المتضمن في الفعل نفسه؛ أي إن كان ذهاب فلينفذه زيد. أما الموجهية الإلزامية في (٢) فهي متعلقة بالفعل؛ أي إن كان ثمة حدث يُفعَل فهو الذهاب.

أما (لا الناهية) فإنها المقابل الدلالي لـلام الطلب؛ بمعنى أنها تدخل على الفعل لتعبر عن الدلالة الموجهية نفسها وهي الرغبة القوية، ولكنها الرغبة القوية في عدم إنجاز الفعل ذاته أو صفة معينة من صفاته:

(١) لا تذهب إلى السوق

(٢) لا تذهب إلى السوق سيراً على الأقدام

فاستخدام (لا الناهية) -إذن- أمر بعدم الإنجاز.

وربما كانت الدلالة الموجهية التي ذكرنا أنها ملازمة لاستخدام لام الطلب أو لا الناهية -وهي موجهية الرغبة القوية-تزداد دعماً بربط اللغويين العرب بين

(الأمر والنهي) ودلالتهما على الحال، من ناحية، ودلالتهما على "الفور"-وجوب الأداء في أول أوقات الإمكان(٩١)- من ناحية أخرى.

والملاحظة العامة على أدوات هذه الفئة من الجوازم أن الفعل بعدها -أو إحدى كيفياته-لا يكون واقعاً أو منجزاً في وقت إنتاج الكلام؛ أي أن المتكلم "يعرف" أن الفعل غير قائم، ومن ثم فالدلالة الجهوية الأساسية هنا هي عدم الوقوع. ثم تتنوع هذه الأدوات بعد ذلك في الدلالة الموجهية: فـ(لم) لمجرد الإخبار عن نفي الوقوع، و(لما) للإخبار عن نفي الوقوع مع توقع أن يتم، و(لام الطلب) للرغبة القوية في وقوعه، و(لا الناهية) للرغبة القوية في عدم وقوعه.

الفئة الثانية: جوازم الموقعين:

يشارك الفعل (فعل الشرط وفعل الجواب) في سياق التركيب الشرطي الفعلَ المنتمي إلى الفئة الأولى في الدلالة الجهوية وهي عدم وقوع الحدث وقت إنتاج الكلام. ولذلك فقد ذكر النحاة أن الفعل في سياق التركيب الشرطي يدل على المستقبل؛ أي أنه حدث لم يتم، وإذا جاء هذا الفعل بصيغة الماضي فهو ماض لفظاً فقط كما في الجملة:

إن ذهبت إلى السوق فلن تجد ما تريد.

ولذلك يقول السكاكي إن استخدام الماضي في فعل الشرط أو جوابه "لا يصار إليه إلا لنكتة ما؛ مثل توخي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، إما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه... وإما لأن ما هو للوقوع كالواقع"(٩٢).

وتشترك الدوال الشرطية في دلالة موجهية عامة هي "افتراض" وقوع حدث بافتراض وقوع -أو عدم وقوع- حدث آخر. وبطبيعة الحال فإن مقولة "الافتراض" هذه تتسع لتشمل درجات متنوعة من قوة الاعتقاد في هذا الافتراض أو ضعفه. فقد يكون الافتراض ممكناً أو محتملاً، أو متوقعاً، أو مستحيلاً. والذي يحدد إحدى هذه الدرجات هو نوع الأداة الشرطية المستخدمة، وكذلك نوع الفعل

المستخدم (من حيث الزمن: ماض أو مضارع، ومن حيث الدلالة: فعل/ حدث، أو فعل/ حالة...إلخ). وفي هذا السياق يندرج حديث النحاة -مثلاً- عن الفارق الموجهي بين استخدام الأداة (إن) والأداة (إذا) فيقولون إن استخدام الأولى يدل على عدم قطع المتكلم بوقوع الشرط؛ ولذا فقد غلب دخولها على المضارع؛ أي على الفعل غير التام من حيث الدلالة الجهوية، ويقولون إن استخدام الثانية يدل على غلبة اليقين لدى المتكلم في وقوع الشرط؛ ولذا يغلب دخولها على الفعل الماضي "لتنزيل المفترض المتوقع حصوله منزلة الحاصل"(٩٣). وكذلك يندرج حديثهم عن أن استخدام (لو) مع الفعل الماضي يدل على قطع المتكلم بانتفاء وقوع هذا الفعل، وأن استخدامها مع الفعل المضارع إنما هو لغرض بلاغي "قد يكون إفادة تجدد انتفاء وقوع الحدث في الماضي، وقد يكون لقصد استحضار صورة الحدث في مشهد الحال"(٩٤).

نظرة عامة على جزم المضارع:

والملاحظة العامة التي يمكن أن نخرج بها حول علاقة جزم المضارع بدلالته الجهوية، ودلالته الموجهية هي أن حدث هذا الفعل -في كل الأحوال التي عرضنا لها- منتفي الوقوع حتى وقت إنتاج الكلام، وتختلف وجهة نظر المتكلم من هذا الانتفاء تبعاً لاختلاف غرضه من الحديث عنه: فهو إما أن يريد فقط أن يقرر هذا الانتفاء (مع: لم)، أو أن يقرر الانتفاء مع إظهار توقعه لزوال هذا الانتفاء (مع: لما)، أو أن يظهر رغبته القوية في زواله (مع: لام الطلب)، أو أن يظهر رغبته القوية حدوث الانتفاء نفسه (مع: لا الناهية)، أو أن يعلق الانتفاء على حصول أمر آخر (مع صيغ الشرط).

ثالثاً: رفع المضارع

أشرنا -من قبل- إلى تعليلات النحاة لرفع الفعل المضارع، وبينا بعض أوجه الاعتراضات التي تنهض إزاء هذه التعليلات. ولعل دخولنا إلى هذه القضية

من منظور المعالجة التي يتبناها هذا البحث يمكن أن يوصلنا إلى ربط متسق بين حالة الرفع والدلالة الموجهية التي تكتنف الفعل في هذه الحالة.

يعرف النحاة المضارع بأنه "ما دل على حدث مقترن بالزمان الحاضر أو المستقبل"(٩٥). وهذا التعريف يركز على ربط الحدث بعنصر الدلالة الزمنية. ومع ذلك فإن هذه الدلالة لا تكشف لنا شيئاً عن السبب في رفع هذا الفعل، على الرغم من اختلافها كما في الأمثلة التالية:

(١)- كاد المطر يهطلُ ـــــــــــــــ الحال والاستقبال

(٢)- الآن أكتب الدرس ـــــــــــــــ الحال

(٣)- يسافر زيد غداً ـــــــــــــــ الاستقبال

(٤)- كان خالد أمس يستعد للمباراة ـــــــ الماضي

وإذا نظرنا إلى هذه الأمثلة من ناحية الدلالة الجهوية فإننا نجد أن هذه الدلالة تختلف: ففي (١) الحدث قريب الوقع، وفي (٢) الحدث حاضر مستمر، وفي (٣) الحدث غير واقع، وفي (٤) الحدث ماض مستمر. ومن ثم فإن الدلالة الجهوية لم تفسر لنا -أيضاً- علة اشتراك هذه الجمل في حالة الرفع.

ولا يبقى أمامنا -إذن- إلا البحث في الدلالة الموجهية. وربما يكون من المفيد أن ننطلق من بعض معالجات سيبويه فيما يتبدى من عباراته التالية:

"إذا قلت: سرت فأدخلُها، فـ (أدخلُها) ههنا على قولك: هو يدخلُ، وهو يضربُ، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع"(٩٦)

"...مرض حتى لا يرجونه؛ أي حتى إنه الآن لا يرجونه"(٩٧).

"وتقول إذا حُدِّثت بالحديث: إذن أظنُّه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذباً؛ وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة، ولو قلت: إذن أظنُّك، تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت"(٩٨).

ولعلنا من خلال هذه المقتبسات نستطيع أن نقول إن حالة الرفع في الفعل المضارع ملازمة لحالة إخبار المتكلم عن اعتقاده -وقت إنتاج الكلام- أن الحدث

المتضمن في الفعل ثابت النسبة إلى المسند إليه ثبوت نسبة الخبر إلى المبتدأ، أو أن نقول - باستخدام المصطلح المنطقي- إن النسبة هنا مطلقة"(٩٩).

وإذا راجعنا الجمل (١-٤) السابقة على ضوء هذا المفهوم فإننا نجد أن رفع الفعل فيها يدل على أن المتكلم -وقت إنتاج هذه الجمل- يثبت نسبة الفعل إلى المسند إليه: في (١) الهطول للمطر، وفي (٢) الكتابة للمتكلم، وفي (٣) السفر لزيد، وفي (٤) الاستعداد لخالد. فهو -في وقت إنتاج الكلام- يرى ويعتقد أن الأمر هكذا هو قائم في لحظة الحاضر، وهكذا سيكون في المستقبل، أوهكذا كان يحدث في الماضي. فالمهم لديه -عند إنتاج هذه الجمل- أن يثبت علاقة الإسناد بين الفعل والمسند إليه.

وثمة أدوات للنفي تدخل على الفعل ولكنها لا تغير من هذه الدلالة الموجهية (موجهية تقرير علاقة الإسناد)(١٠٠)، وذلك مثل:لا النافية، وما النافية. وفي هذه الحالة فإن غرض المتكلم لا يتحول عن تقرير علاقة الإسناد، وإنما هو يثبت أن المسند إليه لا يؤدي -وقت إنتاج الكلام- هذا الفعل. ولذلك فإن قول جمهور النحاة بأن (ما) إذا نفت المضارع تخلص للحال(١٠١)، وكذلك حجة ابن مالك القوية في أن (لا) لا تخلص المضارع للاستقبال، وإنما قد تنفيه في الحال المزامن للكلام(١٠٢)- أقول: إن ذلك يقوي ما ذهبنا إليه من أن رفع المتكلم للمضارع إنما هو للتعبير عن أنه يريد -في وقت إنتاج الكلام- تقرير علاقة الإسناد والإخبار بأن الأمر هو هكذا: (س يفعل- أو لا يفعل- كذا).

وربما من الممكن أن يُعترض على هذا التحليل برفع المضارع في سياق آخر غير إخباري؛ ومن ذلك -مثلاً- سياق الاستفهام كما هو وارد في الأمثلة التالية:

- هل يسافر زيد؟
- أزيد يقول ذاك؟
- كيف تسير أحوالك؟

- من يذاكر معك؟
- متى تغادر إلى القاهرة؟
.....إلخ

ففي هذه الأمثلة يبدو أنه ليس ثمة تقرير أو إثبات لنسبة الحدث إلى المسند إليه، ومع ذلك فجميع الأفعال قد وردت مرفوعة.

بيد أن التأمل هنا يكشف أن الاستفهام قد دخل ليس لرفع نسبة الحدث إلى المسند إليه. فهذه النسبة إما أن يكون المستفهم يعلمها قبلاً، ولكنه يسأل عن زمن وقوع حدثها، أو مكانه، أو عن المقرِّر لهذه النسبة، وإما أن يكون قد وُجد من يقرر هذه النسبة من قبل، ويريد المستفهم أن يتأكد من سلامة هذا التقرير.

وفي هذا السياق ربما نذكر ذلك المبدأ المهم الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني عندما قال: "واعلم أن معك دستوراً لك فيه إن تأملت غنى عن كل ما سواه، وهو أنه لا يجوز لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر"(١٠٣). وبناء على هذا المبدأ فإن نزع صيغ الاستفهام من كل الجمل السابقة يكشف عن كونها "تقريرات" تثبت الفعل للمسند إليه.

الخلاصة

لقد حاول أحد الباحثين أن يكشف عن أوجه العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه. وإذا كنا نتفق مع الباحث في قيام هذه العلاقة إلا أننا نلاحظ أنه عندما بحث عن دور العلامة الإعرابية في الفعل المضارع لم يخرج لنا بجديد يضاف إلى ما جرى عليه النحاة منذ كتاب سيبويه. فالباحث اعتمد مبدأ مؤداه أن اختلاف العلامات على هذا الفعل سببه "الخلاف المعنوى"(١٠٤). وهو يشرح ذلك بأن احتمال المضارع للجزم والرفع، أو للنصب والرفع، أو للجزم والنصب والرفع، إنما هو ناجم عن اختلاف العلاقات الدلالية التي تربط بين الفعل وعناصر التركيب الذي يرد فيه. والملاحظ في سياق دراسة هذا الباحث أنه قد

خلط بين إعراب جملة الفعل المضارع التي تحتل موقعاً ما بالنسبة لعناصر التركيب، وإعراب صيغة الفعل نفسها: فالذي يُعرب (حالاً) -مثلاً- في التركيب:

إن تأتني تسألني أعطك

إنما هو جملة (تسألني)، وليس صيغة الفعل وحدها. وهذا الإعراب لا يفسر لنا السبب في رفع صيغة الفعل؛ لأننا لو قلنا إنه ارتفع لأنه وقع في جملة تُعرب حالاً لكان يجب رفع الماضي إذا وقعت جملته حالاً كما في الجملة:

جاء زيد وقد ارتدى حلة جديدة.

ولقد حاولت في هذا البحث أن أقدم تبريراً مقنعاً لاختلاف حركات أواخر هذه الصيغة الفعلية التي أسماها النحاة (الفعل المضارع)، وقالوا إنها صيغة معربة لمشابهتها الاسم. وربما يكون للباحث الآن أن يزعم أن قول النحاة هذا يؤدي إلى خلط -بلا مبرر- بين الوظائف التي يؤديها إعراب الاسم، والوظائف التي يؤديها التغاير في علامات أواخر هذه الصيغة الفعلية. فإعراب الاسم إنما هو استجابة لأحكام الوظائف النحوية الناجمة عن العلاقات التركيبية بين مكونات التركيب. أما التغايرات التي تطرأ على أواخر هذه الصيغة الفعلية فهي استجابة لاعتبارات زمنية وموجهية وجهوية لدى المتكلم نحو الحدث الذي يعبر عنه الفعل. ولعل ذلك يبدو واضحاً في اختلاف طريقة إعراب الاسم عن طريقة إعراب الفعل (الإعراب هنا مستخدم بمعنى المصطلح: parsing). ففي جملة مثل:

- يكتب زيد الدرس

نقول في إعراب الفعل (يكتب): فعل/ مضارع/ مرفوع/، وعلامة رفعه الضمة...

ونقول في إعراب الاسم (زيد): فاعل/ مرفوع/، وعلامة رفعه الضمة...

ففي الإعراب الأول حددنا نوع الصيغة؛ فقلنا إنها فعل، ثم حددنا نوع الفعل فقلنا إنه مضارع، ثم جئنا بحكم لا ينبني على ماسبق؛ أي لا ينبني على كون الصيغة فعلاً مضارعاً.

أما في إعراب الثاني فإننا لم نبدأ بتحديد نوع الصيغة، وإنما جئنا -مباشرة-بوظيفتها النحوية، ثم بحكم هذه الوظيفة، ثم بعلامة هذا الحكم.

فهذا التحليل البسيط يكشف عن أن "الرفع" هنا غير "الرفع" هناك. والأمر نفسه يصدق على حالة "النصب". بل إن اللغة قد أوحت بهذا الاختلاف البين عندما جعلت للأسماء حالة مستقلة لا تشركها فيها هذه الصيغة الفعلية؛ وهي حالة "الجر"، ولهذه الصيغة الفعلية حالة أخرى مستقلة لا تشركها فيها الأسماء؛ وهي حالة "الجزم".

ويعتقد الباحث أن التفريق بين "إعراب الاسم =بمعنى declension- و"إعراب" هذه الصيغة الفعلية -ربما بمعنى conjugation(١٠٥)- ضرورة لها نتائجها المهمة ليس -فحسب- من الناحية النظرية، وإنما أيضاً من الناحية التطبيقية. ففي تعليم نحو العربية يمكن -بالنسبة للأسماء- أن نقنع المتعلم -بسهولة- بالربط بين العامل، والوظيفة النحوية المترتبة على هذا العامل، وحكم هذه الوظيفة، وعلامة هذا الحكم. وذلك لأن كل مفهوم من هذه المفاهيم يعتمد على المفهوم الذي قبله، شريطة أن يكون واضحاً في أذهاننا أن "العامل" مفهوم دلالي تركيبي: فاللفظ (ضرب) في جملة (ضرب زيد عمراً) يحيل إلى حدث في الواقع الخارجي، ووقوع هذا الحدث من (زيد) جعله (فاعلاً) في الواقع، ومن ثم (فاعلاً) في التركيب، ووقوع هذا الحدث على (عمرو) جعله (مفعولاً به) في الواقع، ومن ثم (مفعولاً به) في التركيب. ولأن أحكام الوظائف النحوية ثابتة -فكل فاعل حكمه الرفع، وكل مفعول حكمه النصب...إلخ- فإن معرفة المتعلم للوظيفة النحوية للاسم تنقله تلقائياً لتحديد حكم هذه الوظيفة، ثم للعلامة الأصلية المنفذة لهذا الحكم، إن وُجدت فكان بها، وإن لم توجد فإنه سيبحث في مقتضى هذه الصيغة الاسمية عما ينوب عنها، أو عن مانع وجودها.

أما بالنسبة لهذه الصيغة الفعلية -التي ينبغي أن نبحث لها عن اسم آخر غير مصطلح (المضارع) المضلل - فإن من الضروري أن نقيم لدى المتعلم ربطاً

واضحاً بين حالات أواخر هذا الفعل ودلالتيه الجهوية والموجهية بصفة خاصة. وهذا الربط يبدأ عاماً في البداية، كأن نقول: إن الرفع مرتبط بتقرير نسبة الحدث إلى المسند إليه، أو بتقرير عدم نسبته إليه، والنصب مرتبط باستشراف المستقبل، والجزم مرتبط بانتفاء وقوع الفعل في وقت إنتاج الكلام، ثم يتدرج هذا الربط تفصيلياً حسب الخصوصية الموجهية التي تضيفها كل أداة من أدوات النصب والجزم، وذلك على النحو الذي حاول أن يحققه هذا البحث فيما سبق.

كذلك يعتقد الباحث أن ما سبق من صفحات يمكن أن يقدم تعليلاً أفضل من ذلك التعليل الذي قدمه سيبويه عندما قال إن الفصل بين النواصب أو الجوازم والفعل لا يجوز "كراهة أن تشبّه بما يعمل في الأسماء" (١٠٦). ويتمثل التعليل الذي نقدمه هنا في أن عدم الفصل سببه أن هذه النواصب والجوازم تمثل مخصصات زمنية وموجهية وجهوية للفعل، ومن ثم فهي - معه- مركب واحد يمثل كل عنصر فيه مكوناً دلالياً.

وإذا كان من الحقائق التي توصل إليها الباحثون المشتغلون بعلم التنميط اللساني linguistic typology أن "من السمات الغالبة على اللغات أنها تقيم تمييزات دقيقة بين الوقائع غير الحادثة irrealis أكثر من التمييزات التي تقيمها بين الوقائع الحادثة realis(١٠٧)-أقول: إذا كان ذلك كذلك فإن بإمكاننا أن نقول إن التمييزات التي أقامتها العربية من خلال صيغة هذا الفعل المسمى بالمضارع، وهي التمييزات التي انعكست في تنوعات الأدوات المركبة معه، وفي تنوعات صرفيمات الحالة الإعرابية في آخره، تتسق مع دلالة هذا الفعل على الوقائع غير الحادثة: فهو يدل في حال الإثبات- على حدث في الحاضر- أي على حدث غير تام- أو على حدث متوقع، أو مطلوب حدوثه أوعدم حدوثه، في المستقبل.

وأخيراً فإن الباحث يعتقد أن الالتفات إلى تأثير الدلالتين الجهوية والموجهية في مركبات هذا الفعل يمكن أن يسد ثغرة هذه الحيرة التي انتابت بعض الباحثين الذين حاولوا تفسير التغيرات التي تطرأ على آخر هذا الفعل من خلال دلالته الزمنية فقط(١٠٨).

*****

حواشي البحث

(١) حول مفهوم "الجذر" انظر: د. محمد حبلص: نظرية الخليل المعجمية (دار الثقافة- القاهرة- ١٩٩٢) ص١٤٠ وما بعدها

(٢) سيبويه، الكتاب (تحقيق هارون، دار الجيل-بيروت- ١٩٩١) ٢٣/١.

(٣) حول تعريف الجملة بأنها "وحدة اتصالية" انظر دراسة بيتوفي Janos S. Petofi في:

F.Kiefer (ed.):Studies In Syntax And Semantics,1969 (D. Reidel Publishing Company, Dordrecht, Holand) p.191-92.

(٤) يختلف مفهوم "الوظيفة النحوية" في سياق هذا البحث عن مفهوم"الوظيفة النحوية" grammatical function الذي استخدمه أندريه مارتينيه في بحثه الذي يحمل هذا العنوان نفسه. فهو يرى أن "الوظيفة النحوية" "ظاهرة تركيبية خالصة"، وهي "تطلق على العلاقة القائمة بين مفردتين items في سلسلة"p. 143 انظر:

A. Martinet, in: D. J. Allerton et al. (eds.): Function and Context in Linguistic Analysis. 1979 (Cambridge University Press).

ومن ثم فالمصطلح يطلق عنده على الدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصرالسلسلة اللغوية. أما استخدام الباحث هنا لهذا المفهوم فيعني به الدور التركيبي/ الدلالي الذي تلعبه الأسماء فقط في التركيب. والذي نقصده بهذا الدور التركيبي/الدلالي يمكن توضيحه من خلال النظر في جملة مثل: (ضرب زيد عمراً)، فالاسم (زيد) هو الفاعل النحوي في الجملة لأنه الفاعل الدلالي -أو المنفذ- في الواقع.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٢

(٦) انظر: د. سعيد بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، (الأنجلو المصرية-١٩٨٩) ص ١٣٦ وما بعدها.

(٧) J., Lyons: Semantics, 1977, v.2, p. 468 (Cambridge University Press)

(٨) سيبويه، الكتاب، ١٢/١

(٩) انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه (تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم -الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٦) ١/ ٦٤

(١٠) سيبويه، الكتاب ١٣/١

(١١) السابق- الموضع نفسه.

(١٢) السابق ١٢٨/١

(١٣) السابق ١/ ١٣٩

(١٤) السابق ١/ ٤٠٦

(١٥) السابق ١٤١/١. وانظرأيضاً ١/ ١٥٠ في نصب الضمير: إياك..

(١٦) السابق ١٣/١

(١٧) السابق ١٥/١

(١٨) السابق ١٨٢/٢

(١٩) السابق ١٨٣/٢

(٢٠) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو (تحقيق: د. مازن المبارك (دار النفائس-بيروت- ط٣-١٩٧٩) ص٦٩

(٢١) البطليوسي: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. ص٦١ - منشورات وزارة الثقافة والإعلام -بغداد- ١٩٨٠م

(٢٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٠- ٢١

(٢٣) السابق ١/ ٢٠

(٢٤) السابق ١/٢١

(٢٥) انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين (تحقيق: د. معن زيادة، د. رضوان السيد- ١٩٧٩- نشر معهد الإنماء العربي- بيروت) ص ١٥٨ . وانظر: د. محي الدين محسب: البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي- رسالة دكتوراة مخطوطة بكلية الآداب-جامعة المنيا- ١٩٨٧-ص ١٨٦-١٨٧.

(٢٦) سيبويه، الكتاب ١/١٣

(٢٧) السابق ١/ ١٥

(٢٨) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب (تحقيق: د. مصطفى النماس - ١٩٨٤- القاهرة) ١/ ٤١٤

(٢٩) القيود التركيبية التي تنجم عن وجود سابقة أل التعريف قبل الاسم تبدو -مثلاً- في شرط التطابق بين النعت والمنعوت، وفي عدم قيام الإضافة الحقيقية إلى ما فيه هذه السابقة، وفي توجيه اختيارالوظيفة النحوية (المبتدأ) في جملة مثل: أقائم الرجل؟). أما القيود التركيبية التي تنجم عن وجود إحدى السابقتين (س، سوف) في بداية المضارع فتبدو -مثلاً- في عدم دخول النواصب والجوازم على الفعل وهو في هذه الحالة، وتبدو أيضاً في قيود اختيار الظرف الزماني حيث لا يستخدم إلا ظرف المستقبل.

(٣٠) يقول أبو حيان الأندلسي (س. ذ.) ١/٤١٣: "والذي يقبل الإعراب هو قبل تركيبه مع العامل وقف، فإذا دخل العامل أثر". وانظر: عباس حسن: النحو الوافي ١/ ١٤(دار المعارف- القاهرة- ط٥- ١٩٨٠).

(٣١) سيبويه، الكتاب ١/٢١

(٣٢) السابق ١/٨١، وانظر ١/٨٤

(٣٣) انظر: د. أحمد المتوكل: من قضايا الرابط في اللغة العربية ص ٩٤ (منشورات عكاظ- ١٩٨٦). ولقد ترجمت مصطلح process بكلمة "مزاولة" -بدلاً من كلمة "عمل" التي ترجمه بها أحمد المتوكل؛ وذلك لاعتقادي أن الأولى أدق، وقد استخدمها عبد القاهر الجرجاني في هذا السياق نفسه عندما ناقش الآية "وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد" فقال: "إن أحداً لا يشك في امتناع الفعل هاهنا ... وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً" -انظر: دلائل الإعجاز ص١٢٢(نشر: محمد رشيد رضا-مكتبة محمد صبيح-ط٦- ١٩٦٠). وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى أن تلك التفرقة الدلالية بين دلالة اسم الفاعل على "موقف"، ودلالة الفعل المضارع على "مزاولة" تنضوي تحت تفرقة أعم أشار إليها -مثلاً- كاتز في كتابه "النظرية الدلالية" عندما فرق بين "الحالة" state و"المزاولة" process، ولم يجعلها مقتصرة على ذلك التقسيم الثنائي بين "الفعل" و"الاسم"، وإنما امتدت - عنده- إلى أنواع مختلفة من الكلم: بعضها أفعال، وبعضها صفات، وبعضها أسماء. انظر: Katz, Jerrold, 1972: *Semantic Theory*. pp. 302ff. Harper International Edition, Harper & Row Publishers, New York, Evanston, San Francisco, London.

(٣٤) سيبويه، الكتاب ٣/٥

(٣٥) السابق ٣/٨

(٣٦) السابق ٣/٩-١٠

(٣٧) السابق ٣/١٠

(٣٨) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/١١ (مكتبة المتنبي- القاهرة- د. ت.).

(٣٩) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/٨٥٧ (تحقيق: د. مازن المبارك وآخرين- دار الفكر-بيروت- ط٦-١٩٨٥)

(٤٠) ينسب هذا الرأي إلى الفراء -انظر: ابن يعيش (س. ذ.) ١٢/٧، وانظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥١/٢ (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر -بيروت-د. ت)

(٤١) حول فكرة " المحور" topic انظر: د. أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية. ص ٦٩ (دار الثقافة- الدار البيضاء-١٩٨٥) حيث ينقل تعريف سيمون ديك: "تُسند وظيفة المحور topic إلى المكون الدال على ما يشكل المحدّث عنه داخل الحمل predication".

(٤٢) الأنباري (س. ذ.) ٥٥٣/٢

(٤٣) ابن جني: الخصائص ١/ ١٩٧ (تحقيق: محمد علي النجار- دار الهدى- بيروت-د. ت.)

(٤٤) انظر: ابن يعيش (س. ذ.) ١٠/٧

(٤٥) السابق - الموضع نفسه

(٤٦) السابق ١١/٧

(٤٧) انظر: د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي- ص٣٣ (مؤسسة الصباح- الكويت-د. ت.)

(٤٨) الأنباري (س. ذ.) ٥٤٩/٢

(٤٩) سيبويه: الكتاب ١٢/١

(٥٠) J. Lyons. op cit. v.2 p. 810

(٥١) بخصوص الدراسات العربية الحديثة حول الدلالة الزمنية والجهوية للفعل يمكن الرجوع إلى: د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها -ص ٢٤٠ وما بعدها (الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٩)، د. أحمد المتوكل من قضايا الرابط (س. ذ.) ص٢١ وما بعدها. وبخصوص دراسة الدلالة الزمنية يمكن الرجوع إلى: د. كمال إبراهيم بدري: الزمن في النحو العربي (دار أمية -

الرياض- ١٩٨٤)، د. مالك المطلبي: الزمن واللغة (الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٦).

(٥٢) انظر: Frawley, William, 1992: *Linguistic Semantics*. p. 358. (Lawrence Erlbaum Associates, Hillsdale, New Jersey Hove and London.)

(٥٣) انظر مادة "modality" في:

Hartmann, R. R.K., & Stork, F. C., 1972: Dictionary of Language and Linguistics. (Applied Science Pub. LTD. London)

(٥٤) Frawley, William, op cit. p. 386, 407, 419ff.

(٥٥) عبد القاهر الجرجاني (س. ذ.) ص٦٤

(٥٦) ابن هشام (س. ذ.) ١/٢٤٢

(٥٧) السابق ١/٣٧٤

(٥٨) السابق ١/ ٣٧٤

(٥٩) سيبويه، الكتاب ٣/١١٥

(٦٠) السابق ٣/١٦

(٦١) ابن هشام (س. ذ.) ١/٣٠

(٦٢) ابن يعيش (س. ذ.) ٧/١٧

(٦٣) سيبويه، الكتاب ٣/١٦-١٧

(٦٤) السابق ٣/١٧

(٦٥) السابق ٣/٢٠

(٦٦) ابن هشام (س. ذ.) ١/٢١٣

(٦٧) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٣٦

(٦٨) السابق ٣/ ٣٤

(٦٩) ابن يعيش (س. ذ.) ٧/٢٦

(٧٠) ابن هشام (س. ذ.) ١/٩٣-٩٤

(٧١) سيبويه/ الكتاب ٣/٤٧

(٧٢) ابن يعيش (س. ذ.) ٧/٢٢

(٧٣) السابق -الموضع نفسه

(٧٤) السابق -الموضع نفسه

(٧٥) سيبويه، الكتاب ٣/٤٦-٤٧

(٧٦) انظر: سيبويه، الكتاب ٣/٤٢٨ هامش المحقق رقم ٤

(٧٧) ابن هشام (س. ذ.) ١/٢٨٣

(٧٨) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ١/١٧٠-المكتبة الثقافية -بيروت

(٧٩) انظر: ابن هشام (س. ذ.) ١/٢٧٨

(٨٠) ابن يعيش (س. ذ.) ٧/ ٢٩

(٨١) انظر نموذجاً لهذا الفصل: الرماني: منازل الحروف. ص٥١ -ضمن: رسائل في النحو واللغة -تحقيق: د. مصطفي جواد، ويوسف يعقوب مسكوني - المؤسسة العامة لصحافة والطباعة -دار الجمهورية-بغداد-١٩٦٩م

(٨٢)ابن يعيش (س. ذ.) ٧/٣٠

(٨٣) أبو حيان الأندلسي (س. ذ.) ١/٣٠٧

(٨٤) سيبويه، الكتاب ٣/٥١٣

(٨٥) السابق ٣/ ٥٠٩

(٨٦) سيبويه، الكتاب ٣/٩٤

(٨٧) السابق، حاشية رقم١

(٨٨) ابن هشام (س. ذ.) ١/٣٦٨

(٨٩) يقرر دارسو الموجهية ضرورة الأخذ بمعيار التدرج gradation scale في دراسة الدلالات الموجهية التي تقع دائماً بين قطبين متباعدين: فالإخبار عن أمر ما يبدأ من قطب تقريره، وينتهي عند قطب نفيه. ولكن بين هذين

القطبين هناك الاعتقاد الأقوى في حدوثه، ثم الاعتقاد بإمكان حدوثه، ثم الاعتقاد باحتمال حدوثه، ثم الشك في حدوثه... إلخ -انظر: Keith Allan: 1986: Linguistic Meaning. V. 2, p. 290 (Routledge & Kegan Paul, London and New York) -وانظر أيضاً مادة "Epistemic modalities" في: Greimas, A. J., and Courtes, J.,1979: *Semiotics And Language, An Analytical Dictionary.* translated by: Larry Crist et al. Indiana Univewsity Press.

(٩٠) انظر: الأنباري (س. ذ.) ٢/٥٢٤ وما بعدها

(٩١) انظر تعريف "الفور" في: الشريف الجرجاني: التعريفات -ص١٤٨ (البابي الحلبي- ١٩٣٨)

(٩٢) السكاكي: مفتاح العلوم ص٢٤٤ (ضبط: نعيم زرزور- دار الكتب العلمية- بيروت-١٩٨٧)

(٩٣) السابق ص٢٤٠-٢٤١

(٩٤) السابق ص٢٤٦-٢٤٧

(٩٥) حول مسألة تعريف المضارع راجع: د. كمال إبراهيم بدري (س. ذ.) ص١٤٢ وما بعدها

(٩٦) سيبويه، الكتاب ٣/ ١٧

(٩٧) السابق ٣/٢٠

(٩٨) السابق ٣/١٦

(٩٩) في مفهوم "النسبة المطلقة" راجع: سيف الدين الآمدي: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ص٧٩ (تحقيق: د. حسن الشافعي -القاهرة- ١٩٨٣).

(١٠٠) يختلف مفهوم "تقرير علاقة الإسناد" عن مفهوم " تقرير الحقيقة" الذي عالج به الدكتور محمد كامل حسين رفع المضارع -انظر: مالك المطلبي: (س. ذ.) ص١٤٣

(١٠١) ابن هشام (س. ذ.) ٣٣٩/١، وانظر: سيبويه/ الكتاب ١١٧/٣: "وإذا قال هو يفعل؛ أي هو في حال فعل، فإن نفيه : ما يفعل"

(١٠٢) انظر: ابن هشام (س. ذ.) ٣٢٢/١

(١٠٣) عبد القاهر الجرجاني (س. ذ.) ص١٠٨

(١٠٤) د.إبراهيم بركات: العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه (الخانجي-القاهرة- ١٩٨٣) ص١٠٣

(١٠٥) يعرف ماريو باي المصطلح conjugation على النحو التالي: هو مخطط تحويرات الفعل عن طريق التصريف والسوابق والمساعدات..إلخ للتعبير عن مختلف الأزمنة، والموجهيات، والأصوات، والأشخاص، والأعداد" - انظر المادة في: Pei, Mario, 1954: *Dictionary of Linguistics*. Philosophy Library, New York. وربما يكون من الملائم أن نترجمه بـ: "التصرُّف"

(١٠٦) سيبويه، الكتاب ١١١/٣

(١٠٧) Frawley, William, op cit. p. 388

(١٠٨) يمكن الرجوع لالتماس وجوه تلك الحيرة إلى: د. مالك المطلبي (س. ذ.) ص ١٣١ وما بعدها.